الجلسة الواحدة والعشرون بعد المائتين

- **التاريخ** : الثلاء 21 صفر 1422(15 ماي2001)
- **الرئيس** : السيد عادل المعطي الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت** : ثلاث ساعات وعشرون دقيقة ابتداء من الثانية و40 دقيقة بعد الزوال
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفوية.

❖❖❖

السيد عادل المعطي رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

نفتتح الجلسة،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات.

المستشار السيد علي لطفي أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

توصل مجلس المستشارين بعدد من الأسئلة الشفوية والكتابية، عددها كالتالي:

الأسئلة الشفهية 34 سؤال، الأسئلة الكتابية 6 عدد الأسئلة التي تم سحبها... آه، تم تحويلها عفوا سؤالان، عدد الأسئلة التي تم سحبها 4 أسئلة، كما توصلت رئاسة المجلس بطلب إحاطة علما بقضية طارئة من الفريق الديمقراطي، وكذلك توصلت رئاسة المجلس أيضا بطلب إحاطة المجلس علما بقضية طارئة من الفريق الإشتراكي، وأخيرا توصلت رئاسة المجلس أيضا بثلاث طلبات إحاطة المجلس علما بقضايا طارئة من فريق الحركة الشعبية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الأمين،

الآن نشرع في جدول الأعمال، وقبل هذا، أعطي الكلمة للسيد رئيس الفريق الديمقراطي في إطار إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، فليتفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد سعيد التدلاوي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في إطار المادة 128، نود أن نحيط المجلس علما وكذلك الرأي العام الوطني، بقضية طارئة، هو أنه شب حريق في مدينة الدار البيضاء وبالضبط في عمالة عين السبع، الحي المحمدي، بوعزة يوم 3ماي وكذلك يوم9 ماي بدوارالبشير، ولحد الساعة والناس عايشين تحت الگياطين، ووعدهم أنهم غادي يتدخلو في أقرب وقت وغادي ينقلهم ويديوهم الى بعض المحلات ريثما يبنيو محلاتهم، إلا أنه الى حد الآن لم يتدخل أي سلطة وما تدخل حتى شي واحد، وبقاوالناس بؤلادهم وبحوايجهم، وأحوييجاتهم كلهم تحرقوا، وبقاو تم عرضة للضياع، وعايشين في الشتاء وفي الصهد تحت الكياطين بلا ماء، بلا ضوء، بلا حتى شي وقاية، ولهذا، احنا ثتمنى أن السلطات تيخدل وتشوف من حال هؤلاء الناس، وتعتقهم وما يبقاو شاي في الحالة اللي هما كيعيشو فيها الآن، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الرئيس،

الآن الكلمة للسيد رئيس الفريق الإشتراكي.

المستشار السيد محمد الخضوري :

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

طبقا للنظام الداخلي لمجلسنا، أود إحاطتكم بما يلي على إثر الاصطدامات التي وقعت بين الطلبة القاطنين بالحي الجامعي بفاس ومجموعة من الشباب الأحياء الصفيحية المجاورة، في الأيام القليلة الماضية احترم الصراع زوال يوم الأمس الاثنين 14 ماي بين الطرفين، مما أدى الى إصابة عدد كبير من الطلبة والطالبات، فتدخل رجال الأمن وتم إعتقال ما يقرب على 150 طالب، وقد يكون توفي أحد الطلبة أثناء هذه الأحداث، وقد أدت هذه الوضعية الى مقاطعة الإمتحانات وتهدد بسنة بيضاء، ولقد سبق لفريقنا أن أثار وضعية الأحياء الصفيحية المحيطة بالحي الجامعي، وطالب بضرورة هيكلتها تفاديا لتفاقم الأوضاع وتجنبا لكل ما يمكن أن يسيء الى الجامعة ويعكر أجواء الدراسة والتحصيل،وتقبلوا السيد الوزير فائق التقدير والإحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

أما الآن فالكلمة للفريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية في إطار إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، فليتفضل أحد السادة المستشارين الكلمة للسيد الصوالحي بوزكري.

المستشار السيد الصوالي بوزكري :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المستشارين،

في إطار طلب الإحاطة الذي تقدم به فريقنا لإحاطة المجلس الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني، ذلك أن فئة إجتماعية عزيزة علينا جميعا وهي فئة المعوقين، ،تحظى بعناية فائقة من طرف صاحب الجلالة نصره الله، مجموعة من هذه الفئة تخوض الإضراب عن الطعام منذ 20 أبريل 2001، بمعنى آخر أنها تقترب من الشهر، فهذه المجموعة توجد محاصرة في سجن عين عتيق عمالة الرباط، لا يتصل بها أحد ولاتتصل بأحد وهي تخوض إضراب عن الطعام للمطالبة بحقها الدستوري الوطني في الشغل، لكن مع الأسف تواجهها السلطات، سلطات التغيير، تواجهها باللامبالاة، وتتركها على شأنها لتموت موتا بطيئا، فنحن ننادي من هذه المنصة، ننادي جميع الفاعلين، جميع المسؤولين هنا في مجلس المستشارين وفي الحكومة كي يهبوا لإنقاذ هذه الفئة، هذه المجموعة وأن لا تعانى باللامبادلاة، ما بغيت نعطيكم بعض المؤشرات على الحالة الصحية ديال هؤلاء الناس، هذه المجموعة الذين رفضوا المداواة ورفضوا التطبيب دفاعا عن حقهم الدستوري، وأعتقد أن هذه الإحاطة جديرة بالإهتمام، وجديرة بالعناية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

هناك إحاطتين بقضيتين طارئتين تتعلق الأولى بالجالية المغربية.... نقطة نظام السيد غير نكمل الإحاطات وسأعطيكم الكلمة السيد... إذا سمحتم آ السيد المستشار، وبغيتو تفضلوا، تفضلوا تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمن أوشن :

شكرا السيد الرئيس،

نقطة نظامي السيد الرئيس تتعلق بتسيير الجلسة، وبالخصوص تتعلق بنقط الإحاطة اللي مع كامل احترامي للفريق الحركة الشعبية الذي نكن له كل تقدير، كيبان لي على أن هذه الإحاطة الذي سبق لنا حتى في الجلسات السابقة أثرناها، قلنا على أنه مضمون المادة 128 ينص على أن نقطة الإحاطة تعطى لرئيس الفريق ومرة واحدة،

بدراسة هذا الموضوع والبحث عن صيغ لملائمة النظام بالإضافة إلى وقف المتابعات القضائية ضد هؤلاء الصناع إلا أن شيئا لم يقع حتى الآن وضل الصناع متابعون مهددون ولم تحرك الوزارة أي ساكن سواء فيما يتعلق بوضعية الصندوق من جهة أو بعلاقته بالصناع التقليديين من جهة ثانية كما أننا نتساءل عن مصير لجنة تقصي الحقائق والكل يطرح هذا السؤال الرأي العام وكذلك جميع الفئات من الصعب أن تطرح هذا السؤال، هذه اللجنة لتقصي الحقائق التي يشكلها مجلس المستشارين للتحقيق في أزمة هذا الصندوق وأخيرا نلتمس من الحكومة بأن تنتبه لهذه المشكلة لأنها تتعلق بمصير أفراد الصناعة التقليدية بوقف المتابعة وإعادة النظر في ملفاتهم ومراجعة القانون المنظم للضمان الإجتماعي بما يتلائم وخصوصيات الصناعة التقليدية.

وشكرا السيد الرئيس، السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة الآن في إطار نقطة الإحاطة للفريق الإستقلالي للوحدة والتادلية، الكلمة لكم السيد المستشار.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

أحيط المجلس علما بأن عملية الحصاد قد بدأت بعدة مناطق بجهات المغرب وخاصة منطقة الشاوية وأن الفلاحين قد بادرو لحصاد محصولهم هذه السنة مبكرا للأسباب التي تعرفونها جميعا وهي قلة الأمطار وانحباسها بشكل مبكر مما عجل عملية الحصاد والجديد في الأمر أن الدولة وخاصة وزارة الفلاحة لم تعلن عن الأثمان المرجعية للحبوب كما هي العادة عليه منذ سنوات قديمة والتي مضت والتي دأبت الحكومة على إعلان الأثمان المرجعية قبل موسم الحصاد مما سهل عملية المضاربة والوسطاء والبخس الذي تعرفه عملية الأثمان، نطالب بإسراع بإعلان الأثمان المرجعية كذلك بالنسبة للتأمين على الجفاف كذلك هي بدورها تعرف هذه المناطق حصادا... الحصاد. والتخوف الحاصل أن التعاضدية والسلطات المعنية لم تباشر عملية تقييم المحاصل لتعويض الفلاحين وبالتالي الفلاح ما يقدرش ايتسنى المحصول ديالو ما يحصدوش شاي نظرا لهزالته أو خوفا من الإتلاف فعذا التخوف غادي إقولو ليه أنت. ..

ولهذا السلطات خصها تبادر بالتالي بالإسراع في تقييم المحاصل وبالتالي الإسراع في تعويض الفلاحين المتضررين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم،

الكلمة الآن للسيد رئيس فريق الحركة الشعبية الأستاذ الجوهري في إطار إحاطة المجلس بنقطتين طارئتين، السي اللبار بالنيابة.

السيد المستشار سعيد اللبار:

شكرا للسيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني زملائي أعضاء مجلس المستشارين المحترمين ممثلي الأمة، صحيح أن تنتكلمو على الألفية الثالثة، على العولمة على التغيير، أينما نحن من التغيير بإغلاق المعامل، بتشريد المواطن وأكثر دليل أغلبية المعامل بجهة فاس بولمان مغلوقة والكل تيعرف شكون اللي كيتحمل هاذ المسؤولية والآن الغريب في الأمر بدينا بالصناعة فى نفس الوقت كنتكلمو على الفلاحة، على العالم القروى المقهور

في 5 ديال الصباح وسالوا الخدمة ديالهم حتى ل 12 ديال الليل وجاو للبلاد ديالهم ودارو أملاك ديالهم ودارو السكن ديالهم باش منين يرجعوا في العطل يلقاو فاين يسكنوا، هذه الحكومة هذه بغات ساعدت الحكومة الهولندية باش المغاربة يبيعوا ممتلكاتهم ويأكلوا هم منين يجيو يديرو الگياطين في باب الديوانة، ولهذا نحن نطلب منكم على أن هذا الشي هذا راه ماغادي شاي يبقى غير في العمال اللي تيتقاضا وغير التعويضات عن البطالة غادي يزيد بلاتي يطلبولكم حساباتهم في البنك غادي يزيد الناس اللي خدامين ويقول لكم حتى هما أشنو تيملكو، حساباتهم، يزيدو للتجار، بل هذا تشتيت للعائلات المغربية، لأن دابا في هذه الحالة هذه غير يتطبق هذا القانون، راه تطبق، لأن النهار الجمعة في الجريدة أكبر جريدة في هو لندا وهي جريدة "تيليغراف"، كاين هذا العنوان هذا تيقول على أن المغرب وهولندا لم يبق بينهما أي مشكل.

ومنين تقراو هنا تتلقاو على أن هولندا... المغرب اتفق مع هولندا باش يدخلوا المراقبين على حساب السفارة الهولندية ويراقبوا في وسط المغرب، ورغم هذا كله، قالت هولندا، هنا في مقالها هاهو أنا مكتويتو شاي أنايا، على أن هولندا ستدرج هذا الشيء في البرلمان، لأن بغات مراقبة أوسع، ولهذا، هذا الشيء هذا راه ماشي قانون، العمال المغاربة تيوجد راسهم باش يجيو في الصيف لبلادهم وفاجأتهم بهذا الشيء هذا، راه ماشي حق وماشي قانون، وهذا الشي ما يمكن شاي كحكومة مغربية أو كهاذ الحكومة هذه تتفق مع هؤلاء الناس، لأن الحكومة الهولندية هذا الشي طلبت مرارا وتكرارا وطلبت لحكومات سابقة، حتى واحد ما اتفق معها ودابا التشريد ديال العمال المغاربة، هذا الشي هذا، أشنو غادي يوقع، إذا جاءت لا ليست دابا واحد من العمال المغاربة قبل هذا الشي هذا خص مغربي إذا قالوا له أنت عندك ممتلكات، خصو يطلق امرأته في البلاصا، وراه إمرأته تمشي تقول لهم راجلي اسمح في باش يعطيوها التعويض باش تكمل لأولادها المدرسة، وهو خصو يخوي المدينة ديالو ويمشي الى مدينة أخرى وغادي يحظيوه 3 أشهر خصو مايشوف شاى أولاده، باش يعطيو التعويض لامرأته باش تتبع المدرسة ديالها، هذا قانون، ولهذا نطلب منكم، إذا كانت هذه الحكومة عاجزة باش تغير هذا القانون، غادي نطلب باسم عمال الخارج، وأنا شخصيا النهار 22-3 مستعدي باش نحضر معهم تم تم في أو ترخيت وسنطلب باش التحكيم ديال سيدنا هو الذي سينصف هذا الشيء هذا، جلالة الملك، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، هناك إحاطة ثانية تتعلق بتصدير مادة الجلد، الثانية بالنسبة **quolité**.

المستشار السيد محمد الجوهري :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،اخواني اعتقد أنه ماتعسفناش ولكن الظروف اللي جابت هذه الإحاطات بثلاثة، 24 واحد راها كتموت في عين عتيق، المهاجرين في هولندا تنتهك حرمات ممتلكاتهم داخل بلادهم وأكثر من هذا قرار صدر من وزير التجارة، يقول هذا القرار بأن تصدير الجلود خاضع للرخصة، هذا الشي ماعمرو كان، علاش؟ لأن مجموعة لوبي خاص عنده مصلحة يعني توصل لهذه النتيجة، تيقول بأن الساحة ماكاين شاي الجلود بينما في عيد الكبير تذبحت 4 مليون و500.000 ضحية يعني راس، هذه أضحية، هذه الرصيد من الجلود هو تيكفي للسوق الداخلية للإستهلاك المحلي سباط- الصاك...الخ، وكذلك الصناعة التقليدية ناهيك عن الجلود الأخرى، المغرب الآن مطالب باش تصدر منه الجلود، أتكلم بالدارجة لأنه الناس القطاع اللي مكلفين يعني أغلبهم من الطبقات الملتصقة بالحرف والمهن ديال هذا المجال هذا، فنظرا للمرض الموجود في أوربا، الجلود الأوربية وقع عليها يعني مابقاش كيطلبها أحد، ووقع الاحتكار، ووقع تزايد الطلب على الجلود المغربية، لكن اللوبيات المغربية سدوا الأبواب، لأنهم هما يتخدمو غير بالرخص وبالإمتيازات باش يمنع التصدير على الناس الصغار باش يطيح السوق وهما يشريو وياخذو هما الرخصة ويصدروا، البطانة ديال العجل اللى كانت كتعمل 500 درهم الآن كتعمل 150 درهم، ديال

الحوالي اللي كانت كتعمل 200 درهم الآن كتعمل 50 درهم، ديال الماعز مابغاها أحد، مع أنها كانت كتعمل 60 درهم، المجال واسع والقطاع مهدد له علاقة واتصال بالفلاحين، بالكسابة، بالمهنيين، بالصناع التقليديين، وهذا ناقوس الخطر ندقه لأن تتخذ الحكومة الإجراء الصحيح، إجتمعت الجمعيات ديال المتناولين الجلود والدباغة وغيرها، واللي كيتعلق بها، فهناك معامل وآليات كلها الآن متوقفة منذ.... هذا الشي راه جديد- 28 أبريل، فنحن كمعارضة بلغنا والحكم والسلطة بيد الحاكمين، فالمسؤولية تقع عليهم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للأستاذ الجوهري، رئيس الفريق، هناك إحاطة أخيرة تقدم بها عن الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية، فليتفضل السيد العلوي.

المستشار السيد محمد تيتني العلوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

تعيش الساحة العمالية في هذه الأيام الأخيرة تصعيدا خطيرا، وهذا التصعيد هذا ناتج أساسا عن عدم احترام الحريات النقابية، وثانيا نجد أنه في أكادير تم إعتقال عدد من العمال وتسريح عدد من العمال ووصل العدد تقريبا الى 180 عامل، وإعتقال 3 ديال العمال، بالطبع في نفس الوقت كاين في الرباط وسلا المضايقات الآن التي تقوم بها السلطة على سيارات الأجرة وسحب رخصهم واعتقال البعض منهم، زد على هذا فاس التي أصبحت الآن دخلت لواحد الأزمة وأزمة خطيرة لكون أنه عدد من المؤسسات الآن تغلق، وهذا ناتج عن تعسف بعض المشغلين وعدم اعترافهم بحريات النقابية، بالطبع في مكناس النقل الحضري وهذا يؤكد مرة أخرى كما قلنا دائما للحكومة لا في إطار الحوار ديالنا ولا في جميع المناسبات أن المشكل الآن في المغرب والذي أصبح خطير جدا هو أننا نتكلم جميعا لا مجلس المستشارين ولا مجلس النواب ولا جمعي الاحزاب السياسية على تشغيل الشباب، في وقت لرصيد الشغل راه أصبح الآن يتقلص، وبالتالي مابقات شاي موازنة، مابقى توازن في الشغل في هذا البلاد، وهذا راه خطير جدا، لأنه أخطر ماكاين هو أن عامل أو موظف يفقد شغله، أما مازال هذاك اللي ما اشتغل شاي، مازال الآن ماذاق شاي أجرة باش يعرف قيمة شغله، ولكن عامل وعائلة تحرمها من أجرتها، وهذا راه أصبح خطير جدا في هذه البلاد، لهذا نناشد مرة الحكومة باش تدخل وراه تنقولوها بكامل الصراحة نحن مع الحق إذا كان العمال يقومون بظلم أو يقومون بتعسفات، فلتكن الحكومة قوية لتقول لهم قفوا، وإذا كان المشغلين يقومون ينفس العمل كيخص الحكومة تكون قوية باش توقف هذا الشي، لأن الآن سوق الشغل أصبح سوق الفوضى والقوي ياكل الضعيف، لهذا راه ما يمكن شاي نستمر في هذه العمل، وهذا راه يؤثر على العمل الإجتماعي، وعلى الوضع الإجتماعي والاقتصاد في البلاد، راه رصيد الشغل يتقلص يوم عن يوم، وراه أصبح خطير وخطير جدا، فلهذا، أتمنى أن الحكومة تكون كتصغى لهذا الكلام ديالنا، وأتمنى من الرئاسة حتى هي تصغي لهذا الكلام ديالنا. ونعرف أنه جميعو نحن كلنا واعين، بمصلحة ومستقبل بلادنا لكن تستحيل أن مصلحة بلادنا تمشي ماحد كاين خروقات وماحد كاين الظلم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيد العلوي،

حضرات السادة،

الآن نشرع.... الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

تابعت باهتمام الإحاطات كثيرة التي تقدمت هذا اليوم، وهناك بعض الإحاطات التي وقع تكرارها بالرغم أنني بلغت للحكومة والمسؤولين المباشرين على بعض القطاعات فحوى هاته الإحاطات، فمن جهة بالنسبة للإحاطة الأولى وهي التي تتعلق بأحداث فاس أعتقد بأنه الآن كاين بلاغ الذي صدر على عمادة الجامعة والذي أعطي تفصيل الأشياء كيف حصلت، وأن الآن القضاء يعني تدخل والنيابة العامة تدخلت باش تعمل البحث في القضية وتحدد المسؤولية ديال كل طرف فيما يخص هذاك النزاع المؤسف الذي وقع داخل الحي الجامعي وكذلك في الحي المجاور للحي الجامعي بدهر المهراز بالنسبة للإحاطة الثانية، وهي المتعلقة بحالة ضحايا الحريق، فعلا أنا سجلتها وسأبلغ الأشياء التي قيلت على لسان السيد المستشار، وأنا لا أظن بأنه ماغادي تكون شاي يعني السلطات المحلية وكذلك المتخبين المحليين في الدار البيضاء ماغادي يكون شاي قاموا بالواجب باش لإثارة الإنتباه الى أحوال هؤلاء ضحايا الحريق.

فيما يخص ما تعلق بما سمي بالحصار أو بالسجن عين عتيق، اعتقد بأنه السيد المستشار وقعت مبالغة في طرح هذا الأمر أو هذه الواقعة، أولا سبق وأن أثيرت أمام البرلمان، وباش نذكر بأنه هؤلاء الناس الذين عملوا الإضراب عن الطعام واللي تتقول بأنهم يمتنعون حتى من المداواة معنى هذا، معنى هذا أن هنوا باغيين ينتحروا، هذا هو الحالة، أكدت أنا هنايا من هذه المنصة بأنه مشكل هؤلاء الناس تحل، وتحل في إطار بلاغ الذي كان صدر من طرف السيد الوزير الأول على أنه وقع تخصيص 7٪ من الوظائف الآن اللي هي هيئا تها الحكومة 7٪ للمعاقين، وقع استثناء حتى بالنسبة لبعض الإجراءات المسطرية المرتبطة بهم نظرا لظروفهم، وأن السيدة نزهة الشقروني التي هي الوزيرة المكلفة بهذا القطاع يعني أصدرت تصريح يوم الاحد ونشر في بعض الصحف التي تقول بأنه فعلا جاء وفد عندها الى الوزارة عن هؤلاء، وبعثت لهم الملفات الطبية باش يمكن لهم يملؤوهم ويملأو الطلبات ديال العمل ديالهم، وبأن المشكل ديالهم تحل وخصهم يوقف الإضراب، ولكن رفضوا، أشنو غادي نعملو، في هذه الحالة أنا تنطلب النائب الذي له غيرة على هؤلاء يمشي ويقنعهم بأنه خصهم.. لأنه المشكل تحل، أنا أؤكدها لكم بكيفية رسمية، إذا كان هؤلاء الناس باغيين يشتغلو غادي يعمروا ملفاتهم باش يشتغلوا، باغيين يعمل شيء آخر، هذا الشي ما أنزل الله به من سلطان، بحيث ماخص شاي المستشارين يكون تيأيدوا حركات من هذا النوع.

هذا الشي ماشي مقبول، نهائي، يعني احنا أكدنا هذه أكثر من أسبوع باش قلتها أنا أمام البرلمان، قلت المشكل تحل، ولكن هؤلاء الناس ماعرفت شاي واش عندهم شي غايات أخرى التي يستهدفها، مابغاو يمشيو إلى المستشفى باش يعطيوهم الإسعافات، مابغاو ياكلوا، مابغاو يخدموا، إيوه ما أعرف وهذاك ماشي سجن، هذيك يعني مركز، لأن هؤلاء الناس كانوا يجلسون في الشارع، ما عندهم لا مايأكلوا ولا ما يشربوا، فعلا أخذوهم لواحد المركز اللي على الأقل فيه العناية، فيه السقف، فيه الفراش، فيه الأمن، فيه التطبيب، هذا هو علاش... أما هو مركز ماشي سجن، مركز إجتماعي، هذا بغيت نعطي إيضاحات فيا يخص هذه النقطة التي هي جانب الإنساني يعني فيها تيدفعنا على أنه لابد من أن نظافر من جهودنا من أجل إقناع هؤلاء لكي يتجنبوا إلقاء أنفسهم الى التهلكة.

فيما يخص القضية ديال الجلد، الجلد أنا باغي نصحح للسيد الرئيس، هذه المعلومات، راه إنطلاقا التي إنطلقت منها هي الهدف ديال القرار دايل السيد وزير التجارة، أشنو وقع؟ أنا من بعد ما عرفت بأنه غادي.... اتصلت مع السيد الوزير التجارة الآن في التلفون وهو موجود في أكادير، وأعطاني الإيضاحات اللازمة، لما وقع هذا المشكل ديال الأمراض في أوربا، جلد أوربا ما بقاشاي

كيتباع، الأوربيين ركزوا على المغرب، بداو تيجيو ياخنون الجلد من المغرب، ارتفع الجلد، ولات كميات التصدير احنا تنصدرو ولكن عندنا واحد الكمية محدودة، تجاوزت الكمية زاد الثمن، بحيث هنوك التي تتكلم عليهم نوك الناس الشعبيين ونوك الصناع التقليديين مابقات شاي عندهم القدرة باش يقتينو الجلد، لأنه الثمن ديالو ارتفع بحكم أنه الأوربيين جاء وايشترون كميات بأثمنة غالية باش ياخنوها، لأنه... وأشنو بدأ يتفقد في السوق الجلد، والمعامل غادي تبدى تتسد وغادي نبداو احنا نضيع في جلدنا، أشنو عملت وزارة التجارة، قالت بأنه التصدير يكون بناءا على تصريح ماشي رخصة، تصريح باش التصريحات لما نوصل للكمية المحددة التي يجب تصديرها، مانزيدوشاي عليها، صافي، هذا هو القرار، والآن القطاع كله موافق عليه شي 4أو 5 ديال الناس اللي هما دارو ربما اتفاقيات بغا ويستغلوالفرصة ديال هذه تسيير ديال التصدير، بغاو يزيدوا من يديهم هما اللي ناضو كيحتجو، ولكن الغالبية والناس اللي في القطاع واللي مسؤولين كلهم متفقين على هذا القرار لحماية أولا لمنتوجنا وللمحافظة على الأثمان ولحماية كذلك اليد العاملة باش مايتسد وشاي المعامل، فإذن الغاية اللي قلتم هي التي استهد فناها من طرف هذا القرار الذي صدر، ولهذا تنطلب باش هذا الشي يتوضحوه أو يتوضح للناس اللي باقين ما توضح لهم شاي مفعول هذا القرار.

بالنسبة لما يتعلق بالجالية ديالنا في هولندا كانت إحاطة بهذا الشيء، وبلغتها للسيد وزير الخارجية، وبلغتها للسيد وزير الداخلية، ولكن الأمر راه ماشي بالكيفية اللي كتطرحه السيد المستشار ماشي بهذه الكيفية، وهو أنه اتهم عدد من المغاربة تم على أنهم تياخنوا ذاك التعويض ديال الشوماج وتيجيو الى هنايا ويتخدم في المغرب، وعندهم تجارة وعندهم أملاك وعندهم... وعندهم...، بحيث هما يا إما هو لندين يتاكدوا من الحالة لأن هذا الشي تيديروه في بلادهم، وإما إيلا ماغادى يتاكد وشاى تيوقف على ذاك الشى... تيوقف عليهم ذاك الإعانة التي تعطى، هذه إشكالية الآن مطروحة، المهم أنه تطرحت مع وزارة الخارجية، هذا ماشي قانون ديالنا احنا، باش تتقول لنا بأن القانون وغادي تمشيو للتحكيم، يعني صاحب الجلالة ماغادي يقبل شاي نهائيا على أنه المواطنين ديالو يخرق القانون ديال واحد الدولة اللي هما تيشغلو فيها، أو تيعيشو فيها، ما يمكن شاي يقبلها، كيفما كان نقبل شاي المواطنين ديالنا يخرق القانون ديالهم، ما نقبل شاي كذلك أنه يوقع خرق أو تحايل أو نصب على القوانين ديال دول أخرى، ولهذا، هذا الأمر باش مايوقع شاي فيه تجاوز وباش ما يوقع شاي فيه ظلم تبلغت للمسؤولين وراهم منكبين باش ما يمكن شاي نهائيا يوقع أي حيف أو أي ظلم فيما يخص كيفية تطبيق هذا البحث من طرف السلطات الهولندية، فهذا فقط يعني فيما يخص ما صرح به أحد المستشارين من الفريق الإستقلالي وهو ما يتعلق بما تعرفه الآن الساحة النقابية، فعلا يعني في العالم كله كاين إضرابات الى غير ذلك، ولكن ما أشاطره وهو أن أخطر ماهو الآن بالنسبة للعامل أو بالنسبة للموظف هو يفقد الشغل ديالو، أنا متفق معه، الآن مابقى شاي المشكل فقط عندنا الهاجس ديالنا كحكومة، أننا نوجد مناصب الشغل بالنسبة للعاطلين،ولكن بمقدار ماخصنا الحرص على أن اللي خدام يبقى بعدا عنده منصب ديالو ديال الشغل، وهذا الشي خصنا كلنا نتعاونو عليه، الإضرابات التي تكون تعسفية ماخصها شاي تبقى، الإنسان الإضراب احنا كنا حتى احنا عملنا نقابة، الإضراب هو آخر سلاح يستعمل، حتى تفشل جميع الأمور عاد تيكون الإضراب، بالأسف كاين بعض النقابات المحلية اللي ما تتبع شاي حتى التعليمات ديال النقابات المركزية ديالها، وأول ما تيبداو،ا أقبل ما تيطرح لا ملف مطلبي تيدخل في الإضراب، الإضراب هو السلاح القوى اللي عند الطبقة العاملة، خصها تستعمله في الوقت اللازم باش تيمكن لها تأخذ به حقوقها، وباش يمكن لها ترجع للقانون حسن تطبيقه فهنايا فعلا يعني كاينة أزمة في بلادنا، أزمة التي هي ناتجة على عدة اعتبارات يعنى أو لاحنا تنعرف بأن العالم كله يعنى داخل فى

واحد نظام جديد ديال العولمة الحدود الآن تتكسر مابقات شاي ما غير بين الدول، الصناعات غادي تولى تعتريها وخاصة ديال الدول اللي هي نامية غادي توڭي تعتريها واحد المنافسة اللي صعيب باش تصمد في وجهها، لازم سيقع واحد الفقدان ديال الشغل، ولهذا خصنا كيفاش احنا نعمل جميع جهودنا باش نحافظ على هذه المناصب ديال الشغل.

ولهذا، راه ماكاين حتى شيحل إلا أن مدونة الشغل خصها فعلا تعرف طريقها ونضمن فيها النصوص القانونية التي يمكن لها تحمي حقوق الطبقة العاملة وتحمي حقوق أرباب العمل، يكون فيها توازن الذي يحفظ حقوق الجميع، ثم كاين قانون اللي لا يعقل من النهار اللي خرج الدستور في هذه البلاد واحنا تنقولو بأن حق الإضراب مضمون بمقتضى وسننظم واحد القانون التنظيمي، أن الإضراب ما يكون شاي عنده قانون الذي ينظمه، هذه القضية خصها نتفق عليه كأحزاب وكنقابات، نتفقو على قانون الإضراب اللي خصو يحدد كيفية ممارسة هذا الحق، باش ما يوقع شاي نهائيا تجاوز أو تعسف في إستعماله من طرف بعض الناس لغرض أو لآخر، فنحن بمقدار مانفتخر بالطبقة العاملة ديالنا ونفتخر بالمسؤولين رئيسيين على هاته الطبقة العاملة، ولكن نحرص بأنه خص يكون واحد الإمتثال داخل هاته الطبقة ويكون امتثال كذلك داخل أرباب العمل باش يمكن لهم يحترموا الحقوق ديال العمال، وباش يعمل ما أمكن على أساس التخفيف من معاناتهم شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

الله يخليكم نساعد الرئاسة الله يجازيكم بخير، تفضل آ السيد الرئيس.

المستشار السيد أحمد بنا :

السيد الرئيس،

راه ماكاين شاي البث التلفزيوني راه وقع حصار لا على الحكومة ولا الأغلبية ولا المعارضة، راه ماكاين شاي البث آ السيد الوزير راه رسالتكم وتوجهكم الذى توجهتم به للجماهير راه ماوصل شاي، راه حدو هنا راه ماكانت شاي التلفزة خدامة، هذا هو.... راه احنا أولا نتساءل هذه الجلسة هل هي مبثة مباشرة أم لا؟ راه ما كاين شاي البث التلفزي.

السيد رئيس الجلسة :

نلتمس منكم تأكد واش الإرسال، واش البث واقع أم لا؟ وسائل الإعلام تجاوبنا دابا واش كاين البث أو ماكاين شاي البث، الناس ديال الإعلام نطلب منهم واش البث كاين أو ماكاين شاي البث، ماكاين شاي البث،

السيدرئيس الجلسة :

الله يجازيكم بخير، ينحاول....

السادة المستشارين المحترمين،

قبل مانبثو في هذه النطقة التي أثارت الجدل وهو عدم البث، أريد بإسمكم جميعا أن أرحب بالسيد محمد جاسم الصخر رئيس وفد السادة المستشارين بالكويت، مجلس الأمة بالكويت الذي التحق بنا الآن داخل القاعة، والذي نتمنى له مقام سعيد ببلده الثاني المغرب أظن سنطلب من الإعلام باش يبث... باش يبدأ في البث.... سنطلب من الإعلام باش يحاول يصلح العطب التقني، ولكن باش نوقف الجلسة يظهر لي هذا شيء سيجعلنا نرجع الى الوراء، تفضل آ السيد الرئيس.

المستشار السيد أحمد بنا :

السيد الرئيس،

أولا، احنا مابقيناشاي عرفنا هذا التعامل اللي كتعامل به الحكومة، حكومة التناوب مع هذا المجلس، أولا غياب الوزراء، لعدة مرات.

ثانيا، واحنا في جلسة دستورية نحاول أن نبلغ للرأي العام المغربي الأحداث التي تجري عبر الوطن، ويقع عليها تعتيم من طرف وزارة الإعلام، إذن احنا- السيد الرئيس- هذا الخبر الطارئ اللي دارو المشرع دارو فى القانون الداخلى دارو من أجل قصد الإطلاع

على المشاكل الطارئة والجادة، أما الأسئلة الشفوية العادية فراه الناس يعانون منها ويعانون من تماطل الحكومة من الإجابة عليها، فاضطر المستشار داخل مجلس المستشارين أنه يلجأ للطريقة ناجحة هو التبليغ هموم المواطنين بخبر طارئ، فلهذا- السيد الرئيس- نحن نحتج كفريق الاتحاد الدستوري، وأظن أن المعارضة تشاطرنني نفس الرأي، ونطلب منكم أن ترفعوا الجلسة الى غاية البث وإعادة الإحاطات، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

إذن، هذا طلب السيد رئيس فريق مع علينا إلا إستجابته، تفضل آ السيد.

المستشار السيد احمد القادري :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

في الواقع أننا في هذه القضية كما أشرتم السيد الرئيس، هذه جلسة دستورية، وهذه الجلسة الدستورية جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني رحمه الله كان دائما يريد أن تكون جلسة شيقة وتكون أداة للتواصل بين البرلمان وبين الرأي العام، ونحن كذلك نعبر عن هذه الإرادة، وهذا التوجيه الملكي هو الذي أعطى في الحكومة السابقة أعطى حق البث المباشر لأعمال البرلمان وبالأخص في جلسة الأسئلة الشفهية التي هي أداة لمراقبة الحكومة من طرف الهيئة التشريعية، وهذا التوجيه الملكي ليس فيه لحد الآن في عملنا أي تغيير، والحكومة لم تعلن على أي تغيير، والحكومة لم تعلن على أي تغيير، فالذي نلتمسه نظرا للجلسة الدستورية تستمر في العمل والرئاسة تكلف المصالح باش تستفسر، لأن ما يمكن لنا شاي نحاكم واحد العمل اللي يمكن يكون نتيجة عطب تقني أو غير ذلك، ولهذا نلتمس من السيد الرئيس نظرا لإحترام السادة المستشارين واحترام الرأى العام اللى موجود والذى تيتبع هذه الجلسة، نلتمس تستمروا في العمل ديالنا الذي هو دستوري، ويقع... تعطيو تعليماتكم باش مصالح الإعلام التي هي تابعة للمكتب باش تتصل مع وزارة الإعلام وتعطينا اشنو هو التوضيح، ولهذا والبث لا أعتقد فيه تراجع، لأن هذا أمر ملكي، وليس فيه تغيير، راه يمكن أن يكون عطب، خصنا نعرفو اشنو كاين واش عطب، واش هناك نشاط ملكي.

السيد الرئيس،

هذه القضية مافيها لا أغلبية ولا معارضة ماعندنا لا نركبها لا أغلبية ولا معارضة، هذه القضية تتعلق بحرمة المؤسسة وبحق مشروع وهو استعمال وسيلة الإعلام التي هي في ملك الشعب، الذي هي الإذاعة والتلفزيون، هذه القضية راه ماعند المعارضة لا تركبها ولا الأغلبية، هذا هو ما نتفق فيه، الذي نطلبه منكم ماتكون شاي محاكمة غيابية لقرار ماتنعرف شاي ماهو أبعاده، يمكن تكون أبعاد تقنية، ولهذا نلتمس نستمر في العمل وفي نفس الوقت نتكلفو نعطيو التوضيحات، كما أعطيتم التوضيحات في الوزراء.

السيد رئيس الجلسة :

أنا الآن... كاين جلسة دستورية، البث ماعرفنا شاي منين ناتج، لاندري، الآن رئيس فريق طلب رفع الجلسة. الرئاسة لها سلطة تقديرية، الرئاسة تحاول تديرواحد التوافق ما بيّنْ جميع الأطراف لأن الآن عطب واقع، سئلنا الإعلام، قال لك كاين دردشة في القاعة،

أما الآن الرئاسة نظرا للطب الذي تقدم به السيد الرئيس سنرفع الجلسة لعشر دقائق، والإعلام سيصلح العطب.

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم،

حضرات السادة،

نستأنف جلستنا هذه ونشرع الآن في الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة ... تفضل السيد الرئيس.

السيد المستشارمحمد الجوهري:

أنا أستسمح الجميع وبصفة خاصة الجمهور الكريم ذلك أن العادة وهو أن تبث جلسات الأسئلة، جلسات مراقبة الحكومة عن طريق التلفزة والإذاعة باستثناء هذا اليوم ماوقع شاي البث في الوقت المناسب وتأكدنا من ذلك، فبداية الجلسة، الفترة كلها التي استغرقتها السيد الرئيس، ماخصها شاي... ماخص شاي المواطنين يفوتهم هذا الإرسال وهذه الإفادة ولاسيما أنه كانت هناك إحاطات متعددة من الفريق الإستقلالي ومن الفريق الدستوري ومن فريقي الحركة الشعبية ومن الفريق الإشتراكي بمواضيع حيوية جادة ومن الفريق الديمقراطي كذلك، فكي لا نعيد وكي لا يكون عملنا عبث طبعا كان هناك جواب الحكومة واللي احنا تساهلنا كمجلس في تلقي هذا الجواب لأن المقصود ديالنا وقصدنا وهو المصلحة العامة والإفادة والإستفادة، فلذلك نطلب من السيد الرئيس أن يأمر بإسم الجلسة على إعادة بث كل الفترة السابقة التي ابتدأت من الساعة الثانية والنصف الى ساعة توقيف الجلسة قبل 10 دقائق وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد رئيس الفريق، السيد رئيس الفريق الديمقراطي.

السيد سعيد التدلاوي :

السيد الرئيس،

تقدمنا بطلب كتابي لإحاطة المجلس، نلتمس من الرئاسة باش تحفظ حقنا في هذيك الإحاطة اللي عملنا واللي ماكان شاي التلفزيون خدام فيها، لأنه في الحقيقة احنا دائما كفريق نحترم الإحاطات، الإحاطة ينص عليها أنها رئيس الفريق الذي يتقدم بها، احنا درناها في هذا الإطار- السيد الرئيس- وقدمنا إحاطة واقعية قلنا أنه دوار البشير ودوار بوعزة الناس في الكياطين قلناها وقلناها وباقيين كنقولها، الناس يعيشون في الكياطين وكان حريق وتكرفست وتمنعنا من البث .... السيد الرئيس واحنا راه كنحفظ حقنا وسنقول هذا الشي هنا في البرلمان.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا الرئاسة ستعمل على إعادة بث كلما تقدم به السادة المستشارين المحترمين، وسنطلب كذلك من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان كذلك باش شخصيا يشهر على إعادة البث هذه الإحاطة، لأن كانت حقيقة مفيدة، وكذلك رد السيد الوزير كان كذلك مفيد بالنسبة لجميع ما طرح، وهذا سنعمل عليه.

حضرات السادة،

نشرع الآن في الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال هذه الجلسة والبالغ عددها 15 سؤالا شفهيا، وفي البداية لدينا 7 أسئلة آنية موجهة للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، وأقترح عليكم نظرا لوحدة الموضوع الأسئلة الآنية وتسهيلا للعمل سيتولى السادة المستشارون طرح هذه الأسئلة في البداية وبعد ذلك سيتولى السيد الوزير الإجابة عنها.

أو السؤال الأول الآني الذي نستهل به الجلسة موجه الى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان حول تأخير عرض مدونة الإنتخابات على أنظار مجلسي البرلمان للمستشارين المحترمين السادة:

تيتني العلوي- عزيز الفيلالي- أحمد الخريف- عبد اللطيف أبدوح، الكلمة الآن لأحدالسادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد عزيز الفيلالي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد سبق لفريقنا في مجلس النواب أن أثار هذا الموضوع في جلسة يوم الأربعاء المنصرم، ونحن إذ نعيد طرحه من جديد، وذلك بالنظر للأهميةالتى يكتسيها حيث أن الحزب الذى أتشرف بالإنتماء

إليه يرى أنه لا يمكن للمغرب أن يحقق التنمية الاقتصادية والإجتماعية في غياب الديمقراطية وفي غياب إنتخابات حرة ونزيهة.

السيد الرئيس،

إن الغاية التي يتوخاها فريقنا من طرح هذا السؤال مردها الى كون الشعب المغرب يراهن كثيرا على هاته المدونة وما ستأتي به من جديد، لأنها ستضع حدا فاصلا بين التجربة والتجربة وأعني بذلك تجربة الأمس والتجربة الحالية وبالتالي يمكن من قطع بوادر الفساد الذي عشش في المجتمع، فسؤالنا هو متى ستعرض هاته المدونة على أنظار مجلسنا الموقر؟ وأعني بمتى التاريخ السيد الرئيس، ومتى ستجرى الإنتخابات المقبلة؟ كذلك أعني التاريخ، تاريخ محدد بالأرقام- السيد الرئيس- لأنه ماجاء به الدستور الجميع يعرفه، ولكن نحن نريد تاريخا محددا لأن الإنتخابات على الأبواب، هاته الأبواب نريد تاريخ محدد، يعني في يوم كذا، تاريخ كذا، علما أن مجلس النواب الجديد سيفتتح في أكتوبر 2002، طبقا لما هو منصوص عليه في الدستور، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الآن ننتقل الى السؤال الثاني وهو كذلك موجه الى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان حول بطء عملية التحضير لاستحقاقات المقبلة للمستشارين المحترمين السادة:

عبد الرحمان أوشن- رحال الزكراوي- عبد الحق بوكرين- قاسم الغزوي- فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

السيد المستشار عبد الرحمان أوشن:

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

ونحن نعيش على عتبة الإستحقاقات المقبلة التي لم تعد تفصلنا عن موعدها سوى سنة وبضعة أشهر ونظرا لماهو معلق عليها من آمال كبيرة في إستكمال البناء الديمقراطي بكل ما يعنيه ذلك من انبثاق مؤسسة ديمقراطية ونزيهة، تعكس حقيقة الخريطة السياسية للبلاد، وتقطع مع أساليب الماضي التي أضرت كثيرا بالمسار الديمقراطي والتنموي، وألصقت بالتجربة طابعا سلبيا كان محط إنتقاد الجميع، وحيث أن بلوغ هذا الهدف يتطلب إستكمال التحضيرات لتوفير أرضية صلبة للإنطلاق، وحيث أنه على الرغم من التقدم الحاصل على مستوى معطيات المناخ السياسي المطبوع بالتوافق والتفاهم لجميع الأطراف حول أهمية المحطة المقبلة.

فإن التحضيرات على المستويات الأخرى خاصة الإدارية منها والقانونية لا تعكس هذه الرغبة حسبما يبدو مما يغذى الحملة المغرضة التي تروج لها بعض المنابر الإعلامية حول إحتمال تأجيل موعد الإنتخابات، ذلك أن وثيرة التحضير لازالت بطيئة بخصوص تعديل مدونة الإنتخابات، والتقطيع الإنتخابي واللوائح الإنتخابية وغيرها من الأمور التي تعتبر أساسية وضرورية للإستحقاقات المقبلة.

السيد الوزير،

إن الآجال الفاصلة لم تعد تسمح بمزيد من التأخير، لأن القضايا السابق ذكرها جميعا تحتاج إلى نقاش عميق، ومطول، سيما وأنها محطة إختلاف كبير خاصة منها مدونة الإنتخابات، مما يتطلب وقتا كافيا للحسم فيها، ذلك السيد الوزير نلتمس منكم إيفاءنا بتوضيحات حول آخر تطورات هذا الملف، وماهي المجهودات التي تبذلها وزارتكم لتسريع الوثيرة استجابة لتطلعات الفاعلين السياسيين ودرءا لتأويلات المغرضين؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم السيد عبد الرحمان أوشن الآن ننتقل الى السؤال الثالث حول تأخير مجموعة من مشاريع القوانين للمستشارين المحترمين السادة:

أحمد البنا- محمد عذاب الزغاري- بريكة الزروالي- إدريس الراضي- أحمد المالكي- نور الدين بركان- عمر الكردودي- فليتفضل أحد السادة المستشارين المحترمين، الكلمة الآن للأستاذ السي احمد البنا.

السيد المستشار أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن نجاح المسلسل الديمقراطي يلزم مختلف المؤسسات الدستورية التنفيذية والتشريعية وغيرها من القيام بواجباتها والعمل على تيسير الظروف لعمل المؤسسات الأخرى، وهو ما لا نراه من خلال العمل الحكومي ووثيرتة والذي لا يسمح للمؤسسة التشريعية بأداء دورها، فاليوم وعلى سبيل الذكر كيف نفسر الغياب الشبه التام للحكومة في جلسة دستورية تعتبر من صميم إختصاصات المجلس، ألا وهي مساءلة ومراقبة العمل الحكومي، إننا نلاحظ استخفاف الحكومة من مجلس المستشارين وتماديها في ذلك وهو ما يتجلى في العديد من النقط نذكر منها أولا ظاهرة غياب الوزراء التي أصبحت قاعدة وليست إستثناء وهو ما يتجلى لنا بجلاء اليوم في حضور وزير العلاقات مع البرلمان ووزير المنتدب المكلف بالمياه والغابات فقط من أصل 31 وزيرا.

ثانيا: تعامل الحكومة مع الإحاطات بأمور طارئة باللامبالاة، ولقد كان الغرض منها هو مساهمة ممثلي الأمة في لفت أنظار وإنتباه الحكومة الى بعض القضايا الإستعجالية التي تتطلب تدخلها في أسرع وقت لوقف أضرار وإتخاذ إجراءات إستعجالية وضرورية، ولكم السيد الوزير خير مثال فيما عرفته قضية إحصاء ممتلكات الجالية المغربية بهولندا من تطورات والذى زاد الطين بلة هو غياب موقف واضح وصريح للحكومة بالرغم من إحاطتها علما من طرف أحد الزملاء المستشارين منذ أسبوعين وحتى هذه اللحظة تتضارب الآراء خاصة بعد الضجة الإعلامية التي أثارتها القضية، والحكومة لم تر بعد ضرورة تقديم توضيح للرأي العام، وخير دليل على ذلك الإحاطة التي تقدم بها اليوم الأخ محمد العايدي في هذا الشأن وجاء بها بطريقة خطيرة والتي حرم الشعب المغربي من مشاهدتها.

ثالثا: موقف الحكومة من أنشطة المجلس ومبادراته وخاصة فيما يخص مجموعة من مقترحات القوانين التي تقدمت بها مختلف الفرق البرلمانية والتي تنام في أدراج اللجن المختصة في إنتظار الموافقة التي قد تأتي أو لا تأتي للوزراء المعنيين قصد دراستها.

رابعا: تعامل الحكومة مع مجلس المستشارين بخصوص عرض قانون المالية، فمنذ بداية تجربة الثنائية البرلمانية أصرت الحكومة على إحالته على مجلس النواب بدون سند قانوني يجبرها على ذلك، وبالرغم من كون مكونات هذا المجلس، مجلسنا تضم فاعلين إقتصاديين وإجتماعيين يزاولون الشأن العام ولقد بلغنا في هذا الشأن عزم الحكومة إحالة مشروع قانون تعديل الميثاق الجماعي على مجلس النواب أولا متناسية أن المستشارين يمارسون الشأن المحلي، من خلال الجماعات والغرف المهنية، وهم أكثر دراية بمضامين الميثاق.

السيد الوزير،

لا داعي تتذكير كم بأن البرلمان يعيش في حالة عطالة ونحن في منتصف الدورة الربيعية، حيث مازلنا ننتظر التزامكم بالوعود التي تقدمتم بها في التصريح الحكومي والبلاغات الصادرة عن المجالس الحكومية وذلك فيما خص مجموعة من أهم مشاريع القوانين التي ترهن مستقبل البلاد وعلى رأسها الميثاق الجماعي ومدونة الإنتخابات وقانون الحريات العامة، ولا يخفى عليكم- السيد الوزير- ما للمدونة الإنتخابية من أهمية قصوى في إرساء دعائم

الديمقراطية والنزاهة والشفافية، علما بأن الإستحقاقات المقبلة لا تفصلنا عنها سوى أشهر معدودة، ونتخوف من أن تنتظر الحكومة نهاية الدورة لتمرير المشاريع بإجبار المستشارين المصادقة عليها تحت ضغط الوقت دون إعطائها العناية المطلوبة للدرس والتمحيص كما سبق وحدث في مناقشة قانون التربية والتكوين ومدونة تحسين الديون العمومية، لكل ما سبق نسائلكم- السيد الوزير- عن الأسباب والدواعي التي تدفع الحكومة لنهجها هذه السلوك مع مجلس المستشارين، وهل للحكومة نية التفعيل أنجع للعمل البرلماني؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد فريق الإتحاد الدستوري،

والآن ننتقل الى السؤال الرابع والآني حول التحضير للإستحقاقات المقبلة للمستشارين المحترمين السادة:

محمد الجوهري- الصوالحي بوزكري- احمد المنتصر- حميد المؤذن- فليتفضل أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الجوهري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني،

في الحقيقة فكرنا في طرح هذا الموضوع عدة مرات ولكن الآن أصبح ملح، ذلك أن الدورة البرلمانية مضى منها شهر أو أكثر بقي ثلثين فقط، والحكومة وعدت في مناسبات متعددة على لسان السيد الوزير الأول وعلى لسان السيد وزير الإتصال وعلى لسان السيد وزير الداخلية وعلى لسان كل المتكلمين السياسيين الذين يواجهون الجمهور ويعطون التصريحات وللجرائد ويحضرون الندوات المتلفزة يقولون منذ حوالي 6 أشهر أو سنة بأنه في دورة أبريل لسنة 2001، ستأتي الحكومة بجميع القوانين التي لها ارتباط بالإنتخابات المقبلة، وذلك لوضع الآليات التى من شأنها أن تجعل من الإنتخابات المقبلة كما تعبر عن ذلك الحكومة محطة من المحطات التي نوعية يجب يعني التي ستعطي منتخبين ومؤسسات غير مشكوك فيها وغير مطعونين فيها، تقول الحكومة بأن هذه القوانين هي مدونة الإنتخابات، ظهير الميثاق الجماعي، التقطيع الإنتخابي اللوائح الإنتخابية، مراجعتها ووضع ضوابط جديدة لها، التقسيم الجهوي الجديد هو معطى جديد كذلك، قانون الحريات العامة، قانون الصحافة، قانون الإضراب وبطبيعة الحال مدونة الشغل حين دائما كنصنفها مع الآليات الاقتصادية وراه مبرمجة وستبتدئ نقاشها غدا بعد أن دخلت الى مجلس المستشارين منذ سنة، الآن متى ستأتي الحكومة بهذه القوانين؟ لماذا لن تأت بها في وقتها؟ لماذا لم تف بواعدها؟ لماذا.... هل هي تدبر الشأن اليومي نهار بنهار، وكل نهار وزهره، وكل نهار واللي جاب الله، أو أن هناك استراتيجية، أن هناك خطة، أن هناك كما يقال ابلان ديال الخدمة، غادي ومراحل، غاديين كنقطعها، احنا كنقول ولكن نتمنى أن الحكومة لا تعاملنا كيف كتعامل من أقبل، كيف عاملات منذ 3 سغوات قولوا ماشئتم ونفعل مانشاء، احنا كنقول قولوا اللي يغيتو، احنا ندير اللي بغينا، وراه الأمور غادية، ولكن لا أظن لأن الحكومة خصها تكون حكومة مسؤولة وتستشعر مسؤوليتها، والأسئلة هي هذه:

- هل ستجري الإنتخابات في موعدها المحدد طبقا للقانون؟ شخصيا يعني غير وضعت هذا السؤال تقريبا أصبح سؤال تقليدي حفظناه كاملين، طبعا الإنتخابات غادي تجي في وقتها المحدد، لأن احنا منتخبين لواحد فترة معينة، مجلس النواب لفترة معينة، المجالس الجماعية والأعضاء لفترة معينة، اللي دوز وقته انتهى الأمر، تيتخلق وتيتولد في نهار وكيموت في نهار آخر، فالآجال محدودة، فلذلك ما يمكن حتى اللي شي واحد يقول الآن راه غادي تجري شاي في وقتها، غادي تجرى في وقتها ولكن حتى يوصل ذاك الوقت عاد غادى يمكن يتشاف أشنو اللى غادى تيدار.

- هل إن الحكومة أعدت ماوعدت به لمراجعة مدونة الإنتخابات؟

- ماهي إستراتيجية الحكومة التي ستجعل من الإنتخابات المقبلة محطة لا تكون موضوع تشكك أو تشكيك كما تدعي الحكومة؟

- ماهي الأنظمة الإنتخابية التي ترى الحكومة أنها كفيلة بضمان الشفافية والنزاهة؟

كثير من المتدخلين الحكوميين كيقول هذا النظام الإنتخابي هو مول هذه المشاكل كلها، غادي نشوف شي نظام، الآن عندنا نظام الإقتراعي الفردي كيترشح الإنسان بوحدو، كنصوت على الشخص في دورة واحدة الى آخره، المسائل التي هي معروفة كتقول هي هذه الشي ماجابت شاي النتيجة، واش... أشنو هو اللي غادي تجيب النتيجة في رأيها، واش وجدت شي حاجة أو ما وجدت شاي، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للأستاذ محمد الجوهري، الآن ننتقل الى السؤال الخامس حول مدونة الإنتخابات للمستشارين المحترمين السادة، عبد الله الشرقاوي- عمر بو مقص- عبد الفتاح سياطا، فليتفضل السيد الرئيس السي عبد الله الشرقاوي.

السيد المستشاري عبد الله الشرقاوي :

هذا السؤال موجه بالأساس الى السيد الوزير الأول خصوصا وأنه يكتسي أهمية بالغة، هذه الأهمية التي يمكن لها ترهن حاضر المغرب ومستقبله، لقد سبق للسيد الوزير الأول أن صرح غير مامرة بأن الدورة التشريعية الحالية ستشهد إحالة مشروع مدونة الإنتخابات ومراجعة التقطيع الإداري والترابي، وبحكم عدم توصل البرلمان بهذه النصوص ونظرا لأهميته البالغة فقد فتح الباب لتأويلات مختلفة وفي بعض الأحيان كانت هذه التأويلات مغرضة، مما جعل الرأي العام الوطني في حيرة من أمره، وأصبح يتساءل عن الدواعي الحقيقية لهذا التغيير، خاصة وأننا على موعد مع إنتخابات لم تعد تفصلنا عنها دستوريا إلا شهور معدودة، لذا، نساءل السيد الوزير عن المراحل التي قطعتها هذه النصوص؟ وهل ستكون بالفعل جاهزة لدراستها والتصويت عليها من طرف البرلمان في آجل معقولة ، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الأستاذ عبد الله الشرقاوي، الآن السؤال الآني السادس المتعلق بالإسراع بإصلاح وإستصدار قوانين وعد بها البرنامج الحكومي للمستشار المحترم السيد المعطي بنقدور.

السيد المستشار المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن التجاوب السياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار مع البرنامج الحكومي والوقوف بجانبه كان من أجل تخطي الصعاب وتصحيح المعوقات التي كانت تواجه نمو البلاد وتقف في وجه كل تقدم ونماء في جل الميادين السياسية والاقتصادية والإجتماعية، وأملا في إسترجاع الثقة، وهذا ماكان حاضرا في تصورنا فقلنا أننا سنتعرف على البرنامج الحكومي من خلال التطبيق والتنفيذ وحصيلتهما، ولقد وعدت الحكومة على بلورة برنامجها والخروج بإجراءاته وتدابير كمينة بتقويم وتصحيح جل المعوقات، ورسمت معالم الإصلاح بأسلوب يوافق العصر ويجلب الإهتمام والتأييد، وظلت آلة الإنتاج التشريعي الحكومي مستمرة، لكن دون أن تمس بعض الميادين ربيطة الصلة بحياة المواطن وتستأثر بإهتمامه، وترمي كذلك الى مضاعفة العطاء الذي سيعزز لامحالة نسيجنا السياسي والاقتصادي والإجتماعي، ونذكر منها على الخوص قانون الحريات العامة وقانون الصحافة ومراجعة ميثاق الإستثمار والتنظيم الجماعي

ومدونة الإنتخابات، هذه الميادين برزت على الواجهة بفعل الإرادة العامة للتغيير والجو السياسي العام، ومن البديهي كذلك أننا داخل الأغلبية لا نقنع بالتأييد والمساندة.

بل إننا نطمح الى المساندة الواعية والموضوعية لتكريس فلسفة التغيير، وعصرنة العلاقات بين الجهازين، وفي هذا الصدد نشير أننا تقدمنا بمقترحات قوانين لازالت الحكومة لم تبد الرأي حولها، وكانت كلما تقدمنا بمقترح تقول الحكومة أنها ستأتي ببرنامج متكامل يشمل هاته المقترحات، هي لازالت هاته المقترحات حبيسة ولازالت في الرفوف ومنها على الخصوص مقترح قانون نرى أنه مهم بإحداث غرف السياحة وإقتراح تعديل لقانون الشركات المساهمة وما أدراك ما شركة المساهمة وماتعرفه من تعثر الإستثمار، وقانون يهم تعميم نظام الضمان الإجتماعي على فئة من العمال، وإقتراح قانون يهم الصناعة التقليدية وكذا النظام الأساسي للقضاة وإقتراح تعديل نص يهم قطاع الصيد البحري، فنحن اليوم نتساءل وسؤالنا هو في هذه الجلسة التقييمية نريد معرفة كيف ستعالج الحكومة كل هاته .... تتعامل مع هاته القوانين وهاته المقترحات التي لازالت حبيسة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، السي المعطي بنقدور رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، عن تقديم السؤال، الآن ننتقل الى السؤال الآني السابع والأخير الموجه الى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان حول ظاهرة ضعف وثيرة العمل الحكومي للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسن- سعيد التدلاوي- عادل المعطي- إبراهيم السالمي- كبور الماسي- مومن البشير- محمد هلال- ميلودي عفوت- إسماعيل قيوح- عمر الدخيل- عبد القادر البريكي- محمد السلامي، فليتفضل أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال الكلمة للسيد المعطي.

السيد المستشار محمد السلامي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين المحترمين،

لقد تبين للرأي العام الوطني وللمواطنين بصفة عامة أن عمل الحكومة الحالية يتسم بالبطء والتماطل مما حول الوعود والإلتزامات التي تقدمت بها حكومة التناوب الى شعارات لم تستطع بلورتها على أرض الواقع، وقد تبين ذلك من خلال مشاريع القوانين التي تعرضها على مجلسنا الموقر حيث لا تعدو أن تكون إقتراحات جزئية إذا لم نقل ترقيعية، فلما تعالج المواضع المطروحة بالشمولية المطلوبة، ناهيك عن عزوف الحكومة عن قبول إقتراحات القوانين التي يتقدم بها السادة المستشارين تحت غطاء عزمها على تقديم مشروع متكامل في المواضيع المقترحة كما سبقني الى ذلك زميلي رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، وفي هذا السياق نود أن أسأل سيادة الوزير عن التدابير والإجراءات التي إتخذتها الحكومة للتعجيل بتقديم مدونة الإنتخابات والإجراءات المصاحبة للإستحقاقات المقبلة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الآن أعطي الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان للإجابة على الأسئلة الآنية التي قدمت من طرف السادة المستشارين المحترمين، فليتفضل السيد الوزير المحترم مشكورا.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا أشكر السادة المستشارين على هاته الأسئلة القيمة والوجيهة التي توجه بها والتي تعتبر الآن محور هاته الجلسة

والنقاش الذي يتتبعه جميع المواطنين خاصة وأن هاته الأسئلة تهم موضوعا ينشغل به الجميع سواء كانت الطبقة السياسية في المقدمة أو مجموع المواطنين، لكن ما يمكن أن ألاحظه في البداية هو رفع لبس يجب أن نستحضره جميعا وهو أننا... أن المغرب يتوفر على مدونة للإنتخابات، وقع الإتفاق عليها بكيفية إجماعية منذ سنة 1997، بعدما أدخلت عليها تعديلات ولم تقع الاستجابة لمجموع التعديلات التي تقدمت بها عددا من الأحزاب، فإذن لا يمكن أن نقبل بأننا ننطلق من العدم، بحيث لنا مدونة وهاته المدونة لها جذور وأصول ترجع الى سنة 1959، وسنة 1959 في المغرب كانت سنة تتميز بوضع قانون لحماية الحرية الشخصية في إطار مدونة المسطرة الجنائية، وهي و59 كذلك تعرف مرور سنة على وضع قوانين الحريات العامة، نوفمبر 1958و59 كانت سنة التي تبعدنا فقط 3 سنوات عن إستقلال بلدنا وعن حرص صاحب الجلالة المرحوم محمد الخامس والحركة الوطنية على أن يدخلوا في المعركة الكبرى التي هي معركة بناء الإستقلال وترسيخ الحرية ودولة الحق والقانون.

لكن ما اعترى هاته المدونات هو التطبيق، هو الممارسة التي انحرفت بهذه القوانين عن الجادة وأصبح الغش، وأصبح تجاوز القانون، وأصبح التلاعب كذلك بالقانون ميز عدد من الإنتخابات، فإذن كان هم الطبقة السياسية أن تلجأ الى القانون بمناسبة كل الإنتخابات من أجل إحكام الضمانات التي توفر إنتخابات نزيهة وحرة، ففي سنة 97 ويجب هنا أن نستحضر جميعا فلسفة المدونة وهي واردة في مقدمة قانون 97-9 التي تقول بأن هذه المدونة تهدف، تم إعدادها أولا في إطار منهجي توافقي ومشاورات مفيدة وبناءة بين رؤساء الهيآت السياسية الممثلة في مجلس النواب والحكومة، وأن هاته المدونة تهدف أساسا إلى وضع منظومة قانونية موحدة وعصرية وسهلة المنال تتضمن التشريع الإنتخابي الجاري به العمل والذي تتميز النصوص المتعلقة به حاليا بتعددها وتوزعها بسبب نشرها في تواريخ مختلفة يرجع البعض منها إلى بداية الإستقلال، ثم كذلك تنص هاته المدونة على مبد إهام وشعار رفعه الجميع في ذلك الوقت هو أن مدونة الإنتخابات تتضمن أحكاما تم ضبطها وإغناؤها سعيا لضمان إحترام المبدإ الأساسي المتمثل في مواطن واحد وتقييد واحد وبطاقة واحدة وصوت واحد الى غير ذلك من الإختيارات والمبادئ التي نصت عليها هاته المدونة مدونة 97.

فهل فعلا بالنسبة للإنتخابات التي تلت صدور هذا النص وقع إحترام هاته المبادئ وهاته المنطلقات التي أنطلقت منها هاته المدونة، كلنا يعرف بأنه لم تكن الطبقة السياسية إن لم تكن كلها فمعظمها لم تكن راضية على الكيفية التي كانت توضع بها اللوائح الإنتخابية، لم تكن راضية كذلك ألا يحمل المواطن وجميع المواطنين الناخبين البطاقة التعريف أي البطاقة الوطنية، كلنا وأغلبية الحريصين على حسن تطبيق الديمقراطية في بلدنا كانوا يستنكرون ويحرصون في نفس الوقت على ألا يتقدم المواطن لإنتخاب ولإختيار من سيضع الثقة فيه أن لا يتقدم الى مكتب الإقتراع إلا مرة واحدة، ولهذا كان لابد من إحداث علامة تدل على أنه الناخب هو فقط صاحب الصوت والصوت الوحيد بالبطاقة الواحدة، كذلك الكل لاحظ بأن اللجنة الوطنية التي كانت مشرفة عن الإنتخابات لم تكن لها السلطات الكافية بالرغم من تمثيلية جميع الحساسيات السياسية فيها وتمثيل كذلك الإدارة، لم تكن لها السلطات الكافية لامن أجل متابعة الإنتخابات عن كتب ولا من أجل مراقبتها للإنتخابات ولا من أجل جزر المخالفين للقانون، بالرغم من أنه كان حرص شديد على أن يترأس اللجان الإقليمية قضاة وأن تعم هاته اللجان جميع أنحاء المغرب، فإذن بقيت الأمور هناك تحسن حصل هذا شيء لا يكن أن نتجاهله ولكن لم نصل بهذا النص الى جميع المبتغاة الذي كانت تأمله الطبقة السياسية ويأمله الشعب المغربي.

ولهذا، بدأنا كذلك وصرنا في إنتقاد تلك الإنتخابات وعلى أننا لم نستطع أن نضفر مائة في لبمائة بانتخابات نزيهة وحرة، إضافة إلى ذلك أنه القانون ليس مسؤولا وحده عما يمكن أن يقع من مخالفات وتجاوزات في عدد من الدوائر الإنتخابية، بل سلوك المرشحين وسلوك الناخبين، أضاف كذلك الى النقص الموجود في النصوص القانونية، فبدأنا نسمع ونرى بأن هناك من يستعمل المال

من أجل شراء الناخبين ومن أجل استغلال الضعف والفقر والجهل مع كامل الأسف السائد في بلدنا، وبدأنا كذلك نسمع عن الأحزاب بأنها لم تحسن إختيار مرشحيها في الإنتخابات الى غير ذلك مما يعني كان يروج وكان محط طعن أمام المجلس إما أمام المحاكم بالنسبة للإنتخابات الجماعية وإما بالنسبة للمجلس الدستوري بالنسبة للإنتخابات التشريعية، وعدد الطعون التي وقعت تقديمها أمام هاته الهيآت تدل دلالة قاطعة على أنه لم يكن الكثير يسلم بالنتائج التي وقع الإعلان عنها، فإذن كيف يمكن الخروج بهذا؟ ومتى يجب أن نخرج بإصلاح لهاته المدونة، أقول بأنه فعلا السيد الوزير الأول في التصريح الذي ألقاه أمام مجلسكم وأمام مجلس النواب تعهد على أنه من جملة النصوص التي ستهتم بها هاته الحكومة هو إصلاح النظام الإنتخابي في بلدنا وإصلاح مدونة الإنتخابات بشكل عام، فإذن هذا التزام أكده في التصريح الأول وفي التصريح الثاني كذلك أمام مجلسكم وفي جميع المناسبات، وبالفعل كان بالإمكان لأي فريق من فرق الأغلبية أن يتقدم بمقترح قانون يعدل بعض النصوص التي تتوقف وتحتاج الى التعديل ضمن مدونة الإنتخابات.

ولكن نرى بأنه هاته المدونة في سنة 67 كما قرأت عليكم في البداية كانت محط تشاور وحوار وإتفاق، فمعنى هذا أن حرص الحكومة أن تكون هاته النصوص محط إجماع لأنها تهم الجميع، تهم جميع الأحزاب، وهي التي تعطي قيمة للعمل السياسي وتعطي الدور الحقيقي الذي يجب أن تقوم به الأحزاب، في تأطير الجماهير، في تأطير المواطنين، في توجيههم وتوعيتهم وتنظيمهم، فإذن كان لهذا حرصت الحكومة أن تأخذ هي على عاتقها هذا الإصلاح، ولكن لابد من أن نختار له الوقت ولابد كذلك من أن يكون محط تشاور ما بين جميع الفرق السياسية، وهكذا أضيفت الى تجاربنا فيما يخص ممارسة هذا النص تجربة أخرى كان لابد من أن ننتظر مرورها ووقوعها وهي إنتخاب أو تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين، وما سيترتب عن هاته التجربة الجديدة والحديثة كذلك من ممارسة إما يمكن أن ترجع للقانون وإما أن ترجع لتصرفات من أي طرف من الأطراف، فبعد كل هذا كان هناك حوار، وهذا الحوار لم ينقطع داخل كل الأحزاب السياسية على أنه لابد من إصلاح مدونة الإنتخابات ولابد أن يستهدف هذا الإصلاح إحكام الضمانات التي توفر النزاهة والحرية وإحترام حق الإختيار، فإذن وسط الحكومة كذلك كان هذا الهاجس موجودا وتكلفت وزارة الداخلية بأن تحضر مشروعا على ضوء التجارب التي مررنا منها في تطبيق مدونة 1997 وعلى ضوء الإجتهادات القضائية الصادرة سواء من المحاكم المختصة ابتدائيا أو من طرف المجلس الدستوري حتى نتلاف تلك الأخطاء وأن لا نقع فيها وتكون سببا لنقض تلك الإنتخابات، وكذلك بالإطلاع على تجارب بعض الدول الأخرى والتي تشابه في نظامها بلدنا والتي تحرص كذلك على أن تطبق كل مبادئ الديمقراطية، ثم كذلك مراعاة للتطور الذي حصل في بلدنا التطور السياسي ونضج الطبقة السياسية والإنفتاح كذلك الذي عرفه عهد محمد السادس الذي إستمرو ركز وعزز دولة الحق والقانون، فإذن كل هاته المنطلقات كانت هي المرجعية لكي ننطلق في وضع التعديلات اللازمة لمدونة الإنتخابات، فكان إجتماع في نهاية الأسبوع الماضي للجنة وزارية ترأسها السيد الوزير الأول وقام... وكان هناك أرضية للنقاش حضرت من طرف الوزارة الأولى وكذلك أرضية للنقاش حضرت من طرف وزارة الداخلية، ولا أخفيكم بأنه كان هناك تطابق مطلق بين الأرضيتين، لم يكن هناك أي خلاف فيما يخص المبادئ وكذلك فيما يخص التوجهات التي كانت مسجلة في كل وثيقة، وكان هذا الإجتماع من أنجح الإجتماعات التي عقدتها اللجان الوزارية وكانت تتمثل فيها جميع الحساسيات السياسية داخل الحكومة وكان هناك نقاش مفتوح في عدد من النقط وسيكون لي الشرف في أن أعرض عليكم هاته النقط.

فيما يخص نظام الإقتراع، هل نأخذ بنظام الإقتراع باللائحة بالنسبة للإنتخابات الجماعية؟

– ماي محاسن هذا النظام؟ وماهي مساوئ هذا النظام؟

هل يمكن أن نعمم نظام اللائحة في جميع الجماعات وفي جميع الدوائر؟ أم أنه تكون مقتصرة على المجالس الحضرية أو جزء من

الجماعات كذلك القروية الكثيرة عدد السكان ونستثني الجماعات الأخرى القليلة السكان؟ هذه تساؤلات طرحت، كذلك هل بالنسبة لإنتخابات مجلس النواب ومجلس المستشارين؟

هل يمكن بالنسبة لمجلس النواب الذي ينتخب إنتخابات مباشرة أن تكون الإنتخابات في دورة واحدة أو في دورتين بحيث كذلك هذا نقاش طرح، بالنسبة للإنتخابات الجماعية كذلك طرح نقاش كيف يمكن أن نتغلب علي تشتيت القوى داخل هاته الجماعات وأن نحافظ ما أمكن على قوة منسجمة لكي تسير الجماعة وتحفظ مصالح السكان عوض الصراع ما بين عدة التيارات والتوجهات، أي أن اللائحة التي يمكن أن تحظى بتشكيل المكتب ماهي نسبة الأصوات التي يمكن أن تحصل عليها، فإذن هذا نقاش كان وتبادل الرأي فيما يخص أمور أساسية، كذلك كان نقاش فيما يخص التقطيع الإنتخابي، التقطيع الإنتخابي نحن نعرف أنه أصبح الآن متجاوزا لعدة اعتبارات.

الإعتبار الأول: أننا الآن حسب المشروع الذي وقع تحضيره لمراجعة ظهير 1976، سنرجع إلى نظام وحدة المدينة بشكل يمكن أن يأخذ نظام المقاطعات والمجلس المركزي فيما لا يقل عن 5 مدن، حسب عدد السكان، والباقي سوف يكون نرجع الى نظام المجلس الواحد، أي مجلس المدينة الواحدة، فهذا النظام كذلك يتوقف تطبيقه على إعادة النظر في التقطيع الإنتخابي، ولكن هو كذلك رهين بموافقة القوى السياسية وبموافقة المجلس التشريعي الذي هو مجلس النواب ومجلس المستشارين، فهذا كذلك من الأمور التي وقع التداول فيها، وقع التداول كذلك في أنه لابد... الآن وصلنا إلى مرحلة أن كل مواطن ناخب بما أن قانون ظهير 76، وقانون 97 يقول بأنه هناك إجبارية فيما يخص التسجيل في اللوائح الإنتخابية، فإذن ليس من الضروري أن تكون هناك ورقة خاصة بالناخب، بما أن التسجيل هو تلقائي وأو توماتيكي لكل من تتوفر فيه الشروط فيجب أن تضبط هاته الشروط وهاته اللوائح طبقا للورقة الوطنية، إذن لابد من تعميم الورقة الوطنية على جميع الناخبين، الى حد الآن وقع توزيع ما يقرب من 17 مليون بطاقة وطنية، يجب أن نزيد هذا العدد لكي نصل الى عدد الناخبين حسب آخر إحصاء وهنا وضع مشكل وضع الإعتمادات وطالب السيد وزير الداخلية بتوفير الإعتمادات اللازمة من أجل تعميم البطاقة وأعطى السيد الوزير الأول تعليماته وكان السيد وزير المالية حاضر على أساس أن توضع الميزانية اللازمة من أجل تغطية مصاريف تعميم البطاقة الوطنية.

كذلك كان نقاش فيما يخص اللجن الوطنية وكان هناك استعراض لعدد من التجارب بعض الدول وخاصة إسبانيا التي لها هذا النظام فيما يخص اللجن الوطنية واللجن الإقليمية، إذن بدأ الحوار داخل الحكومة من أجل ضبط كل هاته المبادئ وكل هاته الأشياء لأن ليس من السهل أن يقع الإتفاق في شأنها، ولكن السيد الوزير الأول قال بأنه لن ننتظر حتى نصل إلى صياغة نهائية للنصوص لكي نبدأ التشاور، التشاور يجب أن يبدأ من الآن وبالتقطيع الإنتخابي وتصوره يجب أن يبدأ من الآن هنوا 2 ديال النقط يلح عليهم، أنه التشاور مع جميع الأحزاب وأنا حضرت كذلك سواء إجتماع السيد الوزير الأول مع رؤساء الأغلبية أو سواء إجتماع وزير الأول مع رؤساء المعارضة وألح على هذا وقال بأنه سوف نفتح حوارا وطنيا مسؤولا وتشاوريا مع جميع قادات الأحزاب السياسية لكي نصل الى توافق مثل ماوصلنا إليه بالنسبة لمدونة 1997، فإذن... وكان هناك كذلك التزام لأن ماطلبتموهم أنتم عندما في أسئلتكم متى ستكون الإنتخابات؟ ومتى ستقدمون هاته النصوص؟ وستكون جاهزة، التعليمات التي أعطيت من طرف السيد الوزير الأول والتي وقع الألتزام بها وهو أن جميع النصوص يجب أن تكون جاهزة سنة قبل موعد الإنتخابات، بالطبع سوف نقدم إلى البرلمان كل ما وجد نص إلا وسوف يقدم، الآن فرغنا من النص المتعلق بظهير، 1976 ومن الظهير المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم، فهذا الآن وقع الإنتهاء من دراسته وضبط الصياغة النهائية سوف يقدم بمجرد ما يمر أمام المجلس الحكومي قريبا وأمام المجلس الوزارى سوف يقدم إليكم.

بالنسبة لمدونة الإنتخابات أنا قلت لكم الآن المدونة الآن الحالية هي صالحة وسوف تدخل عليها تعديلات في إطار ماهو الآن مطروح من مبادئ وأهداف التي أشرنا إليها، طبعا تطبيق النصوص كيفما كان هل النصوص وهذا شيء تساؤل فقط أتساءله معكم وأنتم وكل واحد منكم له جواب، هل يمكن أن نعتقد بأن النصوص كافية لتحقيق النزاهة، لتحقيق الحرية في الإنتخابات وحرية الإختيار؟ أبدا، النصوص ليست كافية، لأن لو كانت كافية قانون ديال 59 كان جيبو الظروف التي واكبت تحضيره، ولكن مع كامل الأسف الممارسة هي مشكل المشاكل بالنسبة لبلدنا، فإذن هناك الآن الإختيار لا رجعة فيه بأن هاته الحكومة الآن في المحك، وبأنها التزمت بأنه لابد من أن تنظم الإنتخابات بكيفية نزيهة وحرة وأن يمارس في حق الإختيار من طرف المواطن وأن يختار من يصوت عليه ومن ينتمي الى حزب كذا أو حزب كذا... وعلى المشروع وعلى البرنامج الذي يتبناه، بحيث هذه المسألة، هذا الألتزام الذي هو إلتزام سياسي وإلتزام سياسي وإلتزام أخلاقي، وإلتزام معنوي، وهذا حرص صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله حرصا كبيرا على أن لا نسمع مرة أخرى أن الإنتخابات مدى احترام السلطة لحيادها بالنسبة لهاته الانتخابات في بلدنا كانت إنتخابات مزورة.

كان قالها الحسن الثاني رحمه الله عليه يئست من أن أسمع هذا التداول مثل هذا الكلام، فإذن في الممارسة والممارسة ترتبط أو لا برجل السلطة الذي يحرص على حسن تنفيذ القانون ويجب أن يحترم الى أبعد حد تطبيق القانون، وأن لا ينحاز الى أي مرشح وأن يتعامل مع الجميع على قدم المساواة وأن يكون محايدا تمام ولا يهمه إلا ضمان حسن تطبيق وتنفيذ القانون، هذا كذلك إختيار وجاء السيد وزير الداخلية وأكد لكم وقال لكم بأننا نحن ملتزمون بالمفهوم الجديد للسلطة الذي أعلنه صاحب الجلالة في الخطاب المشهور الذي تعرفونه جميعا في الدار البيضاء، بحيث أنه المفهوم الجديد للسطلة سيظهر كذلك بكيفية ملموسة بمناسبة الإنتخابات مدى احترام السلطة لحيادها بالنسبة لهاته الانتخابات وحرصها على أن تكون نزيهة.

ثانيا، وهو مكافحة إستعمال المال، نحن نعرف بأنه بالنسبة لحياد السلطة في الإنتخابات الأخيرة،لم نعد نسمع ونلاحظ بأن هناك تدخلات كيف كانت تشاع من قبل وكيفما كانت تلمسونها من قبل، ولكن الشيء الذي لم نستطع التغلب عليه وهو إستعمال المال، المال الذي هو فيه إهانة للمواطن، وفيه إستغلال لفقره ولضعفه وإستغلال كذلك لطمع البعض والجمع البعض لأنه وصلنا على أن حتى الناس الأغنياء تقاضوا الأموال من أجل أن يصوتوا في عدد من الهيآت الناخبة، هذا شيء غير مقبول بتاتا، ويجب أن نناهض مثل هاته التصرفات، فما وقع الآن ويجب أن نعترف به هو التقصير للضرب على أيدي هؤلاء، لأنه هؤلاء معروفون الذين يروجون الأموال أو الذين اضطروا إلى أن ينافسوا غيرهم لأنه يستعمل المال معروفون، ولكن خص كل مواطن يتحمل مسؤوليته في فضح مثل هؤلاء والسلطات والقضاء يتحملان مسؤوليتهما في مقاضاة هؤلاء، فإذا وقع الضرب على هؤلاء وتطبيق القانون، لأن القانون 97 يعاقب على هذا، إذا وقع الضرب على أيدي هؤلاء، فإما أن من يعتمد على المال وليس له برنامج وليس له نهائيا أي إهتمام بالشأن العام، غادي يقول بأنه الساحة مابقات صالحة لي، سوف ينسحب من هاته الساحة، ويترك الساحة للذين يريدون أن يخدموا وطنهم بإخلاص وتفاني وبإيثار، وإذا ما كذلك هذا الإنسان إذا كانت عنده غيرة واستعمل هذا لأن الظرف كان مهيأ لمثل هذه الممارسات فسوف يقتنع بأنه هاته الممارسات انتهى وولى عهدها وأنه لابد من أن يتوب، والتوبة مقبولة، ثم كذلك مسؤولية الأحزاب فيما يخص إختيار المرشحين الذين عرفوا بأنهم يستعملون المال من أجل شراء المواطنين، يعني شيء طبيعي أن الأحزاب التي تحترم نفسها أن لا تعيد ترشيحهم في الإنتخابات، وأن لا تعطيهم أية تزكية، ولكن أن يقع الإتفاق بين جميع الأحزاب أن تحترم هذا لأنه هذا الشخص لما يتعاود ينتقل الي حزب آخر ويعطيه التزكية، فلو وقع الإتفاق ما بين الأحزاب على محاربة يعني كاينين غادي نديرو بحال اللي تيدار في واحد العدد تتدير اللائحة السوداء، اللى معمول فى ذاك اللائحة

السوداء راه تتمر على الأحزاب كلها، وصافي، وتنفضيو المشكل، ولكن هذا شيء خصو يكون التزام، يعني خو يكون تضحية، ماخص شاي يكون التنافس من أجل أننا ناخذ مقاعد أكثر وتنبداو نقلبو على ذاك اللي غادي يمكن له يربح ذاك المقعد بأية وسيلة من الوسائل، راه لابد من واحد التنازل ولابد من التضحية، ولكن نحن على يقين بأن راه الكل غادي يمكن له ياخذ نصيبه، لأن كاين 14 مليون ديال الناخبين، راه كاين 14 حزب وغير كل حزب يجند غير مليون، كل واحد غادي يقدو على أنه الأحزاب الآن لها إمكانيات جبارة من أجل أن تبرز الطاقات التي ستشغل المناصب السياسية في بلدنا لأن كاين عدة مناظر، المجالس الجماعية، كبلدية وقروية وكاين مجالس الجهات التي سيتقوى مركزها وستصبح مثل البرلمانات الجهوية، لأنه ديمقراطيتنا تتطور وثم كاين لحد الآن عندنا ناخذ بنظام المجلسين كذلك يتيح الفرصة لعدد من الطاقات أنها تأتي وتبارز وتصارع بكيفية مشروعة من أجل أن تصل الى المنصب الذي تخدم فيه وطنها.

إذن، التاريخ وهذا كان موضوع تساؤل عدد من السادة المستشارين المحترمين بأننا نلتزم قبل سنة بأن تكون جميع النصوص حاضرة ومهيأة وسنة كافية من أجل أن يقع التحضير للإنتخابات المقبلة، هناك نصوص تصوبت قبل نهاية هاته الدورة ولكن هذا لا يمنع من أننا سوف نجند أنفسنا وسوف يمكن أن تتمتد الدورة وأن نعقد دورة إستثنائية من أجل أن نعمل بكيفية معبأة على أساس أن جميع النصوص المرتبطة بالإنتخابات لابد وأن تقع الإنتهاء منها سنة قبل الإنتخابات، بالنسبة لتاريخ الإنتخابات لا يمكن نهائيا أن ندخل الآن التشكيك بالنسبة وسط المواطنين، احنا الآن ملتزمين بالدستور، 5 سنين ومن بعد نهاية ديال... لابد في الجمعة الثانية من أكتوبر أنه يفننح البرلمان المقبل، مجلس النواب المقبل، بحيث ما يمكن شاي نهائيا أننا نتراجع، ماكاين حتي شي سبب، الآن اللى يمكن له... كذلك بالنسبة للإنتخابات الجماعية ستكون داخل أجلها عندها 6 سنوات يعني ستكون داخل أجلها، فلهذا احنا الناس اللي كيمكن لهم يدخلوا نوع من التشكيك، تينزع ذاك الحماس ديال المواطن وينتزع المصداقية والجدية للعمل السياسي.

خص الأحزاب تقف كلها كأغلبية ومعارضة تقف في مواجهة مثل هذه الأنواع من التشكيك، ولكن في نفس الوقت يجب أن يستمر التعبئة والتحضير للإنتخابات، لأن من رهن شاي كل شي بالنصوص، خصنا نهيئ الرأي العام ونهيئ التخليق الحياة السياسية، الآن ما يمكن أن نستبشر به أن الأحزاب الآن بدأت تعقد مؤتمراتها إذن تصحح أوضاعها وتقوي هياكلها وتعيد النظر في برامجها هذا شيء مهم جدا، وها أنتم شفتم الآن الكراندريي يعني ذاك اليومية بالنسبة للأحزاب يعني غالبا من هنا إلى نهاية هذه السنة ستكون جميع الأحزاب قد عقدت مؤتمراتها وهيأت نفسها، هذا كله يدخل في التحضير للإنتخابات التي نأمل بأن تكون إنتخابات نزيهة وحرة، فإذن بالنسبة للتاريخ لا يمكن نهائيا أن نتشكل فيه الآن جميع وضعية البلاد ديالنا الحمد لله وضعية مستقرة العمل السياسي فيها يزدهر ويتطور، الحكومة الحالية سوف تقدم لكم الحصيلة وسوف تحاسبونها على ماقامت به وما لم تقم به، ونحن لا نهرب نهائيا من المحاسبة، ولكن نحن واثقون بأننا إرادتنا والثقة التي أعطاها لنا عدد من السادة أعضاء البرلمان وأقول بأن حتى بالنسبة للمعارضة لأن في الوقت الذي نقدم 80٪ من النصوص تتدوز بالإجماع معنى أن هذاك نوع من الثقة كذلك بالنسبة للنصوص التي نقدمها.

فإذن عملنا إصلاح جذري في عدد من الأنظمة القانونية، فنحن نومن بأنه الإرادة والإيمان ديالنا وثقتنا في بلادنا بأنه لابد لأن محكوم علينا بالنجاح، محكوم علينا بالنجاح، وهذه التجربة هي تجربة حاسمة بالنسبة لبلادنا تجربة التناوب وتداول السلطة والتناوب نقول التوافقي هو مسألة حالية بالنسبة لبلادنا، لأنه إذا نجحنا في

قطع هذه المرحلة الإنتقالية وهي من أصعب المراحل التي تجتازها أي دولة من الدول، إذا أجتزناها بسلام ووضعنا القطار في سكته الحقيقية باش ما يعاود شاي يزيغ على السكة، أنا أعتقد بأنه سيكون مكسب كبير بالنسبة لبلادنا، فما نقوم به بالرغم من الإكراهات وبالرغم من المشاكل، ولكن نقول بأنه ما تتمتع به الآن بلادنا من سمعة في الداخل وفي الخارج، كله يبشر الآن بمستقبل وبالأمل في المستقبل، أنا أشكر السادة المستشارين المحترمين على إتاحة الفرصة لكي نناقش هذا الموضوع الهام والجاد والحيوي بالنسبة للمواطنين ديالنا وبالنسبة لبلادنا، وأنا أعتبر نفسي واحد منكم لي نفس الإهتمامات ولي نفس الإنشغالات ومناقشتكم ومساهمتكم في مثل هاته المواضيع لابد أن يكون لها النتيجة الإيجابية سواء على النصوص القانونية أو سواء على السلوك كل طرف من الأطراف الذي ينشغل بتنظيم هاته الإنتخابات شكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير المحترم، على هذه الإجابة حول تساؤلات السادة المستشارين، والآن سنفتح باب التعقيبات ونطلب من السادة المستشارين المحترمين نظرا لأن الوقت تيدركنا لأن هناك أسئلة أخرى، أطلب من السادة المستشارين في تعقيباتهم باش يكونوا موجزين، إذن سأعطي الكلمة يعني التعقيب بالتناوب حسب ماجاء في... يعني بالترتيب، أول تعقيب من السيد العلوي السي تيتني.

المستشار السيد محمد تيتني العلوي :

شكرا السيد الرئيس،

أولا نريد أن يسجل بإرتياح تأكيد من طرف السيد الوزير على أن التاريخ وإحتراما للدستور أن التواريخ المحددة أو التاريخ المحدد في الدستور المتعلق بالإنتخابات التشريعية، إنتخابات مجلس النواب أنه ستبقى وستحترمها الحكومة، لكننا ضروري أنني استمعت حقيقة بتأني في جواب السيد الوزير واللي حقيقة خفنا منه وهذا هو السبب الأساسي الذى جعلنا أننا نلح على هذا السؤال ولو أنه يعتبر هذا السؤال سواء اللي حقيقة جاء في مجلس النواب وكنرددها الآن أو كنعاود هذا هو أنه ما حصل في مدونة 97، لأنه الذي حصل في 97 هو شيء خطير جدا، حقيقة أنه كان توافق ولكن درنا توافق 97 ودخلنا الى الإنتخابات في 97، وأشنو وقع، الذي وقع هو أنه الأحزاب التي كانت تشارك في هذه العملية ديال التوافق كانت مرهونة بالوقت، وهذا اللي مابغيناشاي نوصل له الآن، هذه هي الإشكالية، الشيء الذي جعل أنها تقبلت واحد المدونة الذي أعطت واحد تزوير سافل في البلاد، لهذا الذي نقوله الآن للحكومة وهو أنه تبطر باش تعدل قانون مدونة الإنتخابات باش يبقى لنا الوقت الكافي، لأنه سيمر بمجلسين، في 97، كاين يالله مجلس النواب وداز يالله في مجلس واحد، الآن كاين مجلسين يتخص يدوز في المجلس الأول ويرجع للمجلس الثاني وإذا حصل خلاف أو هذا يتخص تعاود القراءة الثانية.

ولهذا غادي نعاود نطيحوا في نفس الإشكالية واحنا مقبلين بقات لنا عام ونصف للإنتخابات، وغادي نطيح في نفس الإشكالية عاود ديال الوقت، وسنبقى عاود نتساهل بعضها لبعض وسنخلق واحد النوع ديال التوافق الذي سيعطينا عاود نتيجة سلبية، لا هذا شيء مانهرب شاي منه، لهذا احنا كنقول هذا.

ثانيا: أن السيد الوزير خلال تدخله قال على أساس أنه الميثاق أو تعديل الميثاق أو الميثاق الجديد ديال الجماعات المحلية، داز في مجلس الحكومة غادي يدوز الآن في المجلس الوزاري وغادي يجي، حقيقة أنا كنقول بذاك المثال اللي كيقول بنفس المثال العامي عندنا كنقول كنسبقو العصا قدام الغنم، اللي تيخص تكون هي مدونة الإنتخابات، هي الأولى، عاد نتكم على الميثاق، لأن الميثاق مازال كينتظرنا عامين ونصف، ولكن المدونة عام ونصف، وبالتالي أنه فالمزونة هي التي تؤكد لنا واش الإنتخابات ستكون لنا باللائحة؟ واش بالبولتان أو نيك أي بالورقة الوحيدة؟ واش... ويبين حتى التقطيع الإنتخابي بمعني واحد العدد من الأمور، إذن يتخص الآن المدونة هى الأولى تجى، وعاد نتناقشو فيما بعد.

لهذا، وضروري بالطبع ضروري نطالب التقسيم، التقطيع، هذا التقطيع الإنتخابي ماخصنا شاي نقبلو أن تجي بمرسوم، يتخص يجي بقانون، لأن مانبقاو شاي تحيط الدائرة على كل واحد كيفما بغينا نخيط له الدائرة، وهذا ما وقع في التقطيع السابق، والتقطيعات السابقة كيخص يكون بالقانون الآن، لأن يتخصنا نغيرو العقلية ديالنا في التعامل مع الإنتخابات مستقبلا، مابقي شاي نقبل أنها تجي بمرسوم، تيخصها تجي بقانون تجي للمجلس وتدوز بقانون ونعرف أن واش ذاك التقطيع الح لذاك الأمة اللي كندير فيها التقطيع لأن كنقول الأمة لأن التقطيع هو كيجي فيه إلا من هو تقطيع أمني أكثر من هو تقطيع ديمقراطي أو مصلحة المواطنين، راه هذه هي العقلية باش كنتعامل الآن ومن خلال تدخل السيد الوزير تكلم على حقيقة على سلوك المرشح والنرشحين، إيوه شغل الإدارة فين بقي، من يسهر على الإنتخابات؟ واش الناخب والمنتخب الذي يسهر على الإنتخابات هي الإدارة، والمشاكل التي نعيشها هي ناتجة على الإدارة وتصرفات الإدارة، هذه هي الإشكالية وإذا كان الفساد في الإنتخابات والأموال، لأن كاين سكوت ديال الأطراف، وهذا وصلنا له.

لهذا، هذه القضية ديال المدونة- السيد الوزير- راه كنا كننتظر أنها تجينا في الثلث الأول ديال مجلس المستشارين كان يتخص يكون في تجديد الثلث بالمدونة الجديدة، ديال الإنتخابات، ماشي... مادابا الآن راه احنا وصلنا بقي مشكل ديال هذا... فلهذا،... السيد الرئيس تيقول انتهي، صافي شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا ، الآن هناك تعقيب، السيد المستشار المحترم... السيد الرئيس...

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

بطبيعة الحال نحن نسجل بإرتياح ردود التي جاءت على لسان السيد الوزير، ولكن نريد المزيد ونريد كذلك أن نرى ماجاءت به الحكومة في التصريح بالتعجيل بكل هاته المسائل التي ذكرناها في السؤال هي واردة في التصريح، ونحن نريد بالتعجيل في الإتيان بها الى المجلس، كذلك نريد من الحكومة أن تسهل العمل على البرلمانيين حتى يقومو بدورهم في التشريع، فقد طرحت بسؤالي المقترحات التي لازالت معلقة، هي مقترحات من... قد تصل الى 38 مقترح، التي هي الآن لازالت لمجلس المستشارين، والحكومة دائما تقول على أنها ستأتي يعني هذه 3 سنين دازت ونحن في السنة الرابعة ستأتي بمشاريع متكاملة تضم تلك المقترحات، ونحن في الأغلبية ندافع عن الحكومة بأننا منها وكذلك نريد أن تعطى فرصة للسادة المستشارين سواء كانوا معارضة أو أغلبية حتى يساهموا بدورهم في التشريع، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

هل هناك من متدخل في التعقيب الأستاذ البنا.

المستشار السيد أحمد بنا :

شكرا السيد الرئيس،

فأنا بدوري أريد أن أشكر السيد الوزير على هذه المحاضرة القيمة بكل صدق التي همت موضوع واحد هو مدونة الإنتخابات، وكيف يمكن للأحزاب أن تعالج الأمور، وهذه محاضرة كانت موجهة للأطراف السياسية، أما اللي احنا كبرلمان جميع الأسئلة التي طرحت ما تجاوب شاكي عليها بإستثناء مدونة الإنتخابات، من جملة الأشياء الأسئلة التي توجهت بها إليكم أنا السيد الرئيس... آه السيد الوزير، بالفعل هو التعقيب على ردكم السيد الوزير، قلتم بأنه اللجنة الذي سهر عليها السيد الوزير الأول ناقشت عدة مشاكل وطلب منكم السيد الوزير الأول أنه يجب إستشارة جميع الفاعلين السياسيين، فيما يخص مدونة الإنتخابات، ولكن الميثاق الجماعات.. الجماعي يعني لماذا لم تقوموا باستشارات الفاعلين السياسيين،

السيد الوزير الأول سبق له اجتمع مع بعض الأحزاب ديال الأغلبية، واستشار معها فيما يخص ميثاق الجماعي واللي الآن كان وجدو بعض النسخ عند الأغلبية واللي هي موجودة عند حتى المعارضة التي يمكن لها اللي وصلت لها بطريقة أو بأخرى، ولكن الفاعلين السياسيين ديال المعارضة ما تمت شاي الرستشارة معهم ولا اللقاء معهم فيما يخص لا الميثاق ولا المدونة، تم لقاء بين السيد الوزير الأول والمعارضة فيما يخص قضية الوحدة الترابية ديالنا.

ذكرتم فيما ذكرتم من نقاشات حول المدونة أنكم ناقشتم طريقة إنتخاب مجلس النواب وكذلك مجلس المستشارين لم تتطرقوا له، هل هذا يعني أن الحكومة دائما تقصر في حق هذه المؤسسة؟ أو ما الغاية من عدم مناقشتها كمؤسسة دستورية؟ قطعتم السيد الوزير على أنفسكم كحكومة واخترتم أن الإنتخابات ستمر بشفافية وبنزاهة، ولكن الإنتخابات الجزئية واللي تتوجد في المغرب بعض الدوائر واللي يمكن لنا كحكومة وكهيآت سياسية نسهر على مراقبتها، وعلى الإختلالات التي نجدها فيها والطريقة باش كينتهز الناس اللي هما المرشحين تينتهز المواطنين وكيشريو أصواتهم أمام الملأ وداخل العمالات في الإنتخابات ديال الجهات استعمل المال الحرام داخل مقر العمالة، في عدة جهات لا في الحسيمة ولا في مراكش، وهذا الشي شفناه عبر وسائل الإعلام وسبق للبرلمانيين أنهم وجهوا أسئلة للحكومة ولكن الحكومة دائما تلقى تبريرات واهية اللي ما يمكن لها شاي...

الآن السيد الوزير، تقولون بأنه احنا كأحزاب المعارضة صوتنا ل 80٪ من مشاريع القوانين اللي جبتوها وهذا دليل على ثقتنا في الحكومة ديال التناوب، واحنا ثقتنا كانت في صاحب الجلالة المرحوم الحسن الثاني واحنا وافقنا على هذا التناوب التوافقي ولا يعقل مع أنفسنا أننا تجيب مشاريع سهرنا عليها احنا كحكومات سابقة مشاريع قوانين ليبيرالية ونصوت ضدها، هذا من النضج ديال الفرق المعارضة التى تؤامن بالليبيرالية وتؤامن بالإلتزامات إذا إلتزمت مع أعلى سلطة في البلاد وهي صاحب الجلالة المرحوم الحسن الثاني ونصرة صاحب الجلالة الملك سيدي محمد.

السيد الوزير،

لازالت أنتظر تعامل الحكومة مع هذا المجلس، ولازالت أصر على الأسئلة الذي سبق لي أن طرحتها، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

سأعطي الكلمة السي المنصوري ومن بعد سأعطيكم الكلمة، إذن السيد المستشار المحترم السي محمد الجوهري ومن بعد نعطي للسيد النقيب السي السلامي.

المستشار السيد محمد جوهري :

شكرا السيد الرئيس،

هو حوار مفيد والشعب المغربي بدون شك سيستفيذ منه الكثير، وهذا هو الحوار اللي خصو يكون، تمنيت أن هذا الحوار يشرف عليه السيد الوزيرالأول، الأسئلة موجهة للسيد الوزير الأول، حتى الآن مامشى الحال، ماكاين باس، ليس من الضروري أن يكون الأمر في نطاق تصريح حكومي ونجاوبو وناقشو، ولكن في هذا النطاق هذا بإختصار وسهولة نطلق واحد الحوار وواحد النقاش وكل الواحد يقول اشنو ظهر له، في الحقيقة يجب أننا نوضعو واحد النظام إنتخابي معقد، ما يكون شاي نظام سهل، في إيطاليا وفي دول أخرى، أوربا ما بين قوسين هذا غير إستنتاج شخصي لما كتكون بلدان عريقة وفيها اختلاف ديال الإثنيات اختلاف يعني ماشي الأجناس ديال الأصول، ونوعية ديال البشر، تيكون الذكاء، وكتكون المراوغة كبيرة ومانسمي شاي النصب والإحتيال، ولكن المناورة كتكون كبيرة بزاف، ولذلك كيخص تكون آليات معقدة لبلوغ الأهداف، جربنا 40 سنة النظام الإنتخابي الحالي تقريبا ما أعطى شاى غير كتفهم وكتفهم الطريقة كل واحد كيلعب لعبته، كاين حديث

نبوي يقول للآباء، والله تبارك وتعالى كيوصينا على طاعة الوالدين بل كيوجبها علينا ولكن حديث كيقول أعينوا أبناءكم على طاعتكم.

احنا كنقول للحكومة أنت مسؤولة عن الفلوس، مسؤولة على التزوير، مسؤولة على كل شيء، هذاك اللي أعطى راه مضطر يعطي واللي شد مضطر يشد إذا كنت أيتها الحكومة عاجزة توصل إلى النتيجة أن اللي كيعطي ماخصوشاي واللي كيشد ماخصوشاي واللي كيشد ماخصوشاي يشد، تكون ناجحة، عجزت أنت عاجزة تمشي في حالك، طبعا احنا ما يمكن شاي نعطيو الثقة التامة في تسيير عملية الإنتخابات لواحد الحكومة هي طرف في هذه الإنتخابات واحد الحكومة ماطلعت شاي من صناديق الإقتراع، واحد الحكومة اتفقنا أنها هي تأخذ تسيير وتجرب مدونة الانتخابات التي تكلم عليها السيد الوزير الأول بالنيابة تكلم عليها السي بوزبع السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان المحترم، كنا وضعنا هذه القواعد ووضعناها في ظروف حرجة وصعبة وصادقنا عليها في دورة إستثنائية في غشت، وكنا نجتمع في الدار ديال وزير الداخلية بجميع الفرق المعارضة والأغلبية والأحزاب السياسية وكنوجدو على برا وأنجيو نصادقو دغيا، وضغط علينا الوقت وبغينا نسربيو وتوضع الأمر في واحد النطاق ديال التوافق والتراضي وكلنا كنا كنفهم وكندرك جميع بأن هذيك القواعد التي وضعناها ماكافية شاي سيدنا الله يرحمه أشنو أعمل فكر في واحد الوسيلة من الوسائل اللي هي وسيلة معنوية بحال العهد، بحال القرآن، بحال الأخلاق، بحال الدين، بحال... بحال.... وهو واحد الميثاق أخلاقي وقال لهم أجيو وقعوه كاملين، ومشينا للدار، للفيلا، لمقر وزارة الداخلية وحضر الجميع وتصوروا واحد تصويرة تاريخية. وواحد الموقف جليل، واحد الموقف تاريخي تيخص أي سياسي من السياسة المغاربة الذين يحترم نفسه يأخذ هذيك الكاسيطا ويعاود ويشوفها ويتفكر بما إلتزم به هنوا اللي كيشد تزكية ويعطي تزكية وينقز هذا من هنا ويعطي لهذا من هنا، والناس يعنى تيخص الناس يتفكروا هذا الشيء، ويعرف بأنهم كانوا اتفقوا أنهم ينقيو بلادهم، ولكن ما استطاعوا شاي جاءت الحكومة، لما كتجي كتدخل على الزين وكتدخل على الخايب كما يقال، كتدخل على السالب وعي الموجب تتحمل ما قدرت شاي تحمل كيخص تقول أنا ما أقدرت شاي نتحمل، أكثر من هذا الحكومة ماكنوخذها شاي على اللي ماقداشاي عليه وماكنواخذها شاي على المشاكل المستعصية كنعرفها، كنواخذها على كلامها على فهما كتظل تتكلم وتقول غادي نعملو ونفعلو ونترك وقادة وندير وندير... والناس تيقول أعباد الله أشنو هذا الشي، فأخلاقيا كنواخذها على الخطاب كيخص يكون خطاب واقعي، ثم إذا غادي تجي الإنتخابات ماشي تفاجئونا في آخر اللحظة، ماكاين حتى نقاش في خارج البرلمان ولا الحكومة عملت شي حاجة، والدليل على ذلك هو جميع المكونات ديال الحكومة الأغلبية بنفسها كتطرح نفس السؤال اللي كنطرحه احنا.

بحالنا أبحالها، ماكاين شاي حتي شي إعلان عندها أو حتى حاجة، من جهة أخرى واش كاينين 3 أطراف، راه كاينين غير 2 الأطراف اللي كاينين، كاينة الحكومة وأغلبيتها وكاينة المعارضة في اللعبة السياسة داخل قبة البرلمان، علاش غادي ندير 3 ديال الأطراف، غادي ندير غير 2 ديال الأطراف اللي كاينين، ولكن من بعدما نوصل لهذيك العملية نهار يكونوا الإنتخابات نزيهة وصناديق الإقتراع تعطينا الغالب والمغلوب في هذاك الوقت عاد نتذاكرو على 2 ديال الجناحين، أما الآن احنا غير كنتذاكر على التناوب التوافقي مزيان.

السيد الرئيس،

أعطينا لحظة الله يجازيك، فإيلا غادي نكمل هذه الخدمة، هذا العملية وغادي نكملها بصدق - استسمح- والتي نحس بمسؤوليتها كيف قال السيد الوزير وكنعرف أن المرحلة مرحلة انتقالية صعبة ومهمة وخصنا كاملين نعاونو، فلما نصادق بالإجماع السيد الوزير راه احنا كنعاون وماكنعرقل شاي وبعض المرات كنحس بأنه

ماخصنا شاي نصادقو بالإجماع، وكنقول العمل الديمقراطي، لا، كنقول بلاتي، أصبر على هذه الديمقراطية اللي عندها إيجابيات وسلبيات حتى نصاوب بلادنا، فاللي خص يكون واحد الحكومة اللي هي معنية بالأمر ماخصها شاي تشرف على الإنتخابات، إما غادي يكون واحد الجهاز، سيدنا راه عارف كيف غادي يعمل له، خاص ونخرج كاملين للمعركة، تكون معركة نقية أو تكون حكومة ائتلافية من جميع الأحزاب ونتحمل كلنا المسؤولية، ما يتحملها شاي واحد دون الآخر، شكرا وأتمنى أن هذا الحوار يتم من بعد.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السستشار، الكلمة الآن للسيد السلامي، السيد النقيب.

المستشار السيد محمد السلامي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين،

بادئ دي بدء أشكر السيد الوزير على أجوبته على أسئلة السادة المستشارين، إلا أنني ألاحظ أن هناك غموض في بعض جوانب أجوبة السيد الوزير، ومن ضمن هذا الغموض السيد الوزير قال لنا القوانين يجب أن تكون جاهزة قبل سنة على إجراء الإنتخابات، ثم قال لنا مجلس النواب بإنتهاء دورة أكتوبر ستنتهي مدته، قال لنا الجماعات المحلية بعد 6 سنين الآن كم يفصلنا عن دورة أكتوبر؟ أين السنة؟ أنا هذه أسئلة كنوضعها للسيد الوزير أين السنة اللي خص القوانين تكون موجودة قبل الإنتخابات؟ لأن ماعندنا شاي سنة قبل الإنتخابات، إذا تجاوزنا هذه الدورة اللي راه احنا فيها السنة ماكاين شاي، هذا توضيح بغيت من السيد الوزير باش يعطينا التوضيح حول هذه النقطة هذه، كذلك قال لنا أودي قانون الإنتخابات الحالي هو صالح لإجراء الإنتخابات في ظله وفي نفس الوقت قال يمكن أن تكون هناك تعديلات، تساؤلي، التساؤل إذا كانت القانون الحالي صالح وهناك تعديلات معناه السيد الوزير راه كيقول لنا ماغادي تكون شاي هناك مدونة، هذا فهمي، ولذلك بغينا توضيح حول هاته النقطة.

النقطة ثالثة: السيد الوزير قال لنا الناس اللي كيعطيو المال الحرام معروفين، أتساءل من السيد الوزير لماذا لم يقدموا هؤلاء للعدالة حتى يكونوا عبرة لغيرهم عبرة لمن يعتبر؟ إذن معناه هل الحكومة تغطي على هؤلاء الذين يستملون المال الحرام، أرجو باش يكون هناك توضيح، كذلك السيد الوزير قال لنا أن اللجنة الوطنية واللجان الإقليمية ماكان شاي عندها السلطة الكافية للمراقبة والزجر، هذا كان في ظل حكومة والتناوب فإذا كانت هذه اللجنة هي صورية ولو سفطنا لها الوسائل القانونية التي تجعل أعمالها فعالة، فإذن هي عبث وأفعال العقلاء تصان على العبث، أرجو توضيح من السيد الوزير هاته النقط لأني أعتبرها غامضة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، إذن الآن غادي نعطي الكلمة للسيد الوزير على رد التعقيبات واتمنى من السيد الوزير أنه كذلك يوفر علينا شويةديال الوقت لأن مازال عنزنا 8 أو 9 ديال الأسئلة باقي فيها...

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس،

سأكون جد مختصر، بالنسبة لبعض التساؤلات اللي طرحوا السادة المستشارين المحترمين: أولا بالأسف ماكاين شاي السي البنا رئيس فريق الاتحاد الدستوري ماخصناشاي نبقاو دائما تنطلق من هذا التمييز ما بين مجلس النواب ومجلس المستشارين احنا هذه القضية كنا انهينا منها وقلنا بأن الحكومة تتعامل مع المجلسين على قدم المساواة، لأن الدستور يساوي ما بين المجلسين، بأنه ماكتفهم شاي علاش فوق ماكيكون شي تدخل وخاصة ديال أحد الفرق ديال المعارضة إلا وتيطرحو هذه القضية ديال علاش التعامل مع مجلس

المستشارين مع أنه إيلا كان هما تيمزوا احنا ماتنميزوا شاي، كحكومة هذه الأولى.

الثانية بالنسبة لعدم الحديث على مجلس المستشارين احنا عارفين بأنه 9 سنين تيتجدد الثلث بحيث هذه القضية مفروغ منها، يعني ماعندناش علاش نتطرقو للفرق اللي كاين ما بين الطريقة الإنتخاب ولكن اللي غادي يمكن له يتغير هو طريقة الإنتخاب ديال القاعدة التي تنتخب مجلس المستشارين هذا هو اللي تناقشنا فيه، أنا لما تكلمت على تعامل الحكومة مع المعارضة، بغيت نبين بأنه هذه الحكومة فعلا هي حكومة تؤمن بالديمقراطية وبأنه تتعامل مع المعارضة في حوار ومشاورة وإذا كانوا صوتوا علي أحد القوانين ماشي لأنها ليبيرالية، لأنه عاد نتذاكرو على المفهوم ديال الليبيرالية وما يتحترمهاشاي، احنا نتكلم الآن لأنه الحكومة تتشاور وتتقبل عدد من التعديلات فوق ما تيكون تعديل اللي هو يتحسن من النص القانوني سواء صادر من الأغلبية أو من المعارضة تتقبلوا الشي اللي ما كان شاي من قبل، هذه الأولى.

ثانية بالنسبة للمقترحات أعطيوني أنا شخصيا عشت 8 سنين في البرلمان وسايرت كذلك التجارب الأخرى، واش كاين شي برلمان اللي مرت فيه 14 المقترح الى حد الآن اللي تقبل، مقترح قانون، أكثر من نصفهم صادر من المعارضة، احنا عمرنا منين كنا في المعارضة ما تقبل لنا شي مقترح، إذن كاين الفرق في التعامل، ما بين هذه الحكومة والحكومات الأخرى التي كانت، بالنسبة للمعارضة وبالنسبة للأغلبية، فإذن... ثم بالنسبة للتساؤل الذي طرح ديال السي شرف الميثاق 76، بغيت نأكد بأنه فعلا الآن الصياغة النهائية انتهت في الطبع وغادي السيد الوزير الأول سوف يسلم نسخة لكل رئيس حزب، قبل أن يبرمج أمام مجلس الحكومة، وهذا الشيء اللي كان وقع الإتفاق عليه، يعني في الإجتماع اللي كان مع قاداة المعارضة، أقول المعارضة لأن حضرت إجتماع الأغلبية وحضرت أجتماع المعارضة ويعنى تنبلغكم ما حصل.

بالنسبة لاستعمال المال ومكافحته، أنا تنقول بأنه ماقلت شاي بأن الحكومة عارفة بالضبط أشكون اللي تيعطي الفلوس، قلت احنا تنعرفو، هنا في هذا المجلس ماكاين شاي اللي ما تيعرف شاي شي واحد اللي ما اعطى شاي الفلوس، معروف هذاك اللي تيعرفه هو يمشي يقول أنا بلغتني أشياء ولكنه لما غادي تمشي أمام القضاء تيقولك الحجة، ولكن اللي كيملك الحجة من الناس اللي هما كانوا منافسين هنوك اللي خصهم يقوموا بواجبهم، والقضاء يتحمل مسؤوليته، لما تكون الحجة، ولهذا راه اللي تيعطيو قلت معروفين فعلا، وهنا راه معروفين ما بين النواب تيعرف أصحابهم والمستشارين تيعرفو اصحابهم، ولهذا الآن تنقول بأنه كانت واحد الظرف معين اللي تتمر الانتخابات بواحد الشكل، الآن طوينا ذاك الصفحة، خصنا نأمنو بأن دخلنا وهي فين قلت بأن غادي نوضع القطار في سكته الحقيقية باش ما يعوج شاي، خصنا نتعاون كلنا هؤلاء الناس اللي هما تيفسد الإنتخابات الله يخليكم خليونا في التيقار، إيلا غادي تبقاو في هذا السلوك راه حتى حزب مابقى صالح لكم.

ولكن قلت يكون التضامن ما بين الأحزاب كلها، باش هؤلاء الناس مايصبحوا شاي هما اللي كيتحكموا في الأحزاب، الأحزاب هي اللي خصها يكون عندها واحد النوع من الوقار وواحد الإنضباط داخلها باش يمكن لها تفرض احترام القانون، فهذا هو بغيت غير باش نعطي هذا الإيضاح، بالنسبة للتساؤلات الذي طرحها النقيب السلامي، لا، ماكاين حتى شي غموض، أنا غادي إذا كان غادي نعاود نرفعه بالنسبة للأجوبة اللي عملت، يعني السنة اللي قلت غادي تكون أقبل هي سنة قبل الإنتخابات التي ستكون، هذه الأولى، ثانية قلت بأن هذه المدونة فعلا صالحة، هذه المدونة اللي عندنا ديال 97 باش مانكون شاي كنطلقو من العدم، ماشي غادي نوضع مدونة جديدة، غادي نعدل بعض الفصول أو غادي نضيف فصول لتعزيز الضمانات، هذا الشي اللي قلت، أما إيلا بغينا نبداو في كل الإنتخابات نبداو نديرو مدونة، ماشي معقول، كاين بعض الفصول غادي يوقع تعديلها، حتى هي الحكومة غادي تعطى تعديلات ويمكن

يجي عندكم وأنتم عاود تعطيو نظرا لتجربتكم يمكن تقترحوا تعديلات أخرى، اللي غادي تحسن النص أكثر، ولهذا غادي تكون الأرضية عندنا هي ذاك المدونة ديال 97، وغادي نعدل النصوص التي سنحكم بها الضمانات لا أقل ولا أكثر، هذا هو الشيء اللي بغيت نوضح.

بالنسبة للجن الوطنية فعلا احنا لاحظنا منذ مدة بأن هذيك اللجن الوطنية ماكافية شاي ماقدرت شاي هي لأن هي التي تنظم الإنتخابات هي، التي تشرف عليها كلجنة وطنية وكلجان إقليمية، فخصنا نعطيوها صلاحيات أكثر باش يمكن لها يكون عندها إستقلا لا أو لا، لا على الحكومة ولا على رجال السلطة ولا على كل شيء يكون عندها استقلال ويكون عندها إمكانية إتخاذ القرار وتحريك المتابعات لما يوصلوا لهم بأنه شي واحد أعطى الفلوس أو أعمل، تيكون ذاك اللجنة الإقليمية عندها الحق باش تحيل على القضاء، هذا الشي اللي بغينا نوصل له، نعيطوهم هذه الصلاحية ولهذا سيكون هذا الشيء كاين في عدد من الدول تتكون عندهم كيفما بغات تكون الحكومة اللي كاينة، تتكون اللجنة دائمة التي تنظم الإنتخابات، والحكومة تبقى في الحياد، هذا الشي اللي بغينا نوصل له، باش نضمن أنه تكون واحد الإنتخابات اللي هي نزيهة وحرة، هذا إختيار الآن ديال الدولة ديالنا وإختيار التي تؤمن به حتى هذه الحكومة، ولهذا لابد من أن يكون مراجعة للنظام دايل اللجن الوطنية.

وهذه من الأمور التي سنناقش فيها أمام مجلسكم، وسنرى أحسن نظام ويمكن لنا ندير دراسات مقارنة ديال الأنظمة ديال الدول اللي أكثر منا تقدما باش نوصل لواحد النظام اللي هو إنتخابي، الذي سيكون يشرف بلادنا، بالنسبة للأسئلة التي طرحها السيد المعطي بنقدور رئيس التجمع الوطني للأحرار، أنا بغيت غير فقط نأكد بالنسبة لواحد العدد من المقترحات التي تقدمت والتي هي وجيهة بالنسبة للتجمع، ولكن مثلا بالنسبة للغرف السياحية، احنا من ناحية المبدأ قلنا مقبول، ولكن ربطنا هذا الإصلاح الذي سيكون -إذا سمحوا لي- هذا المبدأ... هذا النص مرتبط بعدد من النصوص اللي خصها تراجع، خص يتراجع القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين مادة 1و2و3 خص يتغير القانون رقم 97 المتعلق بمدونة الإنتخابات المادتين 218و219، ويتغير الظهير بمثابة قانون رقم 1-28-77 المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بغرف التجارة والصناعة والخدمات ثم أخيرا المرسوم رقم 2 بتاريخ 17 أبريل 97 المتعلق بتوزيع الأنشطة الاقتصادية على الهيآت الناخبة بغرف التجارة والصناعة ثم أخيرا المرسوم رقم 2 بتاريخ 17 أبريل 97 المتعلق بتوزيع الأنشطة الاقتصادية على الهيآت الناخبة بغرف التجارة والصناعة والخدمات، فهذه كلها نصوص وقلنا بأنه أثناء المراجعة ديال هذه النصوص المرتبطة بالإستحقاقات سندرس حتى هذه القضية ديال الغرف السياحية.

قلنا بأنه يمكن ماتكون شاي معممة ولكن نختار بعض المحلات اللي هي أصبحت الآن قطب في جلب السياحة، وستبتدئ التجربة وغادي نشوف أشنو غادي تعطي، إذن من ناحية المبدأ أعتقد بأن ماكاين شاي خلاف فيه ،ولكن خص مراجعة، خصنا يكون ملائم لتغيير عدد من النصوص القانونية، بالنسبة للمقترح المتعلق بالتغطية الصحية فعلا كما إلتزمنا الحكومة جادة والنص الآن محضر ومهيأ وفعلا سيقدم للمجلس الحكومة في القريب وهذا كذلك من الإختيارات اللي هي الحكومة ألحت عليها ديال تعميم التغطية الصّحية على جميع المواطنين هذه كذلك من الأمور اللي إلتزمنا بها والتي ستقدم الى مجلسكم، بالنسبة للمقترحات الأخرى، احنايا كنت قلتها وأكدتها في ندوة الرؤساء أمام مجلس النواب وفي ندوة الرؤساء أمام مجلس المستشارين الحكومة رتبت مواقفها بالنسبة لجميع المقترحات المقدمة والإحصائيات عندنا ما على رؤساء اللجان إلا أن يبرمجو تلك المقترحات وغادي نجيوندليو، نقولوا موقفنا كاين اللي غادي يكون مقبول، كاين اللي ماغادي يكون شاي مقبول، كاين اللي غادي يمكن ندخل عليه تعديلات، إذن احنا هذه المسؤولية خرجنا منها.

رؤساء اللجان لهم أن يبرمجو المقترحات التي يرتؤنها والحكومة جاهزة من أجل مناقشة جميع المقترحات، أنا أؤكد ذلك

بكيفية رسمية كذلك أمام السادة المستشارين كيفما كان مصدر المقترحات، سواء من الأغلبية أو من المعارضة، شكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة :

بدوري أشكر السادة المستشارين الذين تناولوا هذا الموضوع الهام وكذلك أشكر السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرمان على الأجوبة وعلى الرد على التعقيبات، أما الآن ننتقل الى بقية الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وأقترح على السادة المستشارين هناك 4 أسئلة موجهة إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة أن أتناول بنفس الصيغة الأولى ثم رد السيد الوزير ثم التعقيبات حتى نربح الوقت لأن هناك 6 أو7 أسئلة متبقاة. والآن السؤال الموجه كذلك الى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان حول تسوية ملفات بعض رجال المقاومة للمستشار المحترم السيد التامك محمد امبارك فليتفضل السيد المستشار المحترم لتقديم السؤال.

السيد المستشار التامك محمد امبارك :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني النواب.... آه المستشارين المحترمين في الحقيقة من بعدما - السيد الرئيس - من بعد ما يتحدث الإنسان عن قضية المقاومة حقيقة الرأي العام يكون مندهش، نظرا.... نعطيو واحد المثال كانت من يامس كانت القوة المسلحة الملكية دارت إحتفال بذكرى تأسيسها مدة 45 سنة، وهنوا رجال كانوا قاموا باش تكون هذه القوة ويكون هذا الوطن ولازالوا ينتظرون العمل.

السيد الوزير،

ستصل المقاومة، كاين مشاكل الملفات ديال إعادة النظر التي طرحت على اللجنة اللي عنده اختصاص بها نظرا للكلمة..... خص الناس يثبتوا فى الملفات ديالها يعرف أشكون لا عنده الصح وأشكون لما عندو شاي الصح ما قد يلحق شي واحد يعقل أشنو دار لمدة 50 سنة، 60 سنة وربما يعودمات، الأغلبية ماتت، مثلا حتى إذا بغينا نعرفو فين وصلوا الملفات اللي اندارو خارج الظهير ومازالوا ينتظروا، أو قبول أو بالرفض، السنة كانت مجبوسة الصفة ديال المعاش، يعني ومسدود ويستناو باش ينحل ظهير جديد على الناس، احنا كنا الناس اللي اندارو ملفاتهم مؤخرا كان هذا الظهير خصوصا يتسد نظرا لقلة هؤلاء الناس ونظرا لكبر سنهم المسألة الثانية ضعف المعاش على جميع هذه الشريحة من المغاربة التي ضحت على سبيل هذا الوطن، كانت كما ذكرنا سابقا على جيراننا فرنسا، المغاربة الذين قاموا معهم ضد الدشر يعطيوهم 400.000 فرنك ويعطيوهم السكنى.

احنا طلبنا غير باش يوصلوا هؤلاء المواطنين غير ل 200.000 فرنك أو حتى لـ 150.000فرنك في وطنهم الذين ضحوا عليه، ولكن مازال ينتظروا، كنا كذلك ننظر من إرتفاع التعويض الإجمالي، كنا نطالبو بالإمتيازات يأخذوها هؤلاء الناس في جميع الميادين، في النقل في الصيد البحري، في البقع، في السكن، في جميع الأشياء يأخذها هؤلاء المواطنين، الذين ضحوا في سبيل الوطن، كنا نطالبو باش المقاوم الذي مات هذيك 500 درهم، إذا كان أرملة 250 درهم اللي يخليو منها فقط ويقسموا على 3 ديال العائلات أو 4، كنا نطالب باش هذاك المتوفي الميت إذا مات، توفي وكانت عنده أسرة على الأقل هذاك الشي إيلا كان يبقى، لها كامل، يأخذ 500 درهم أشنو 500 درهم، باش تفرق على 3 مرات أو على 4، هذا هو الإشكالية المطروحة ونستنى رد السيد الوزير، والسلام عليكم، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشارالمحترم.

الآن الكلمة للسيد الوزير المحترم للرد.

السيد حسن الماعوني الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية المكلف بالمياه والغابات :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

جوابا على السؤال الذي تقدم به السيد التامك محمد امبارك مشكورا والذي هو في الحقيقة فيه 5 أسئلة، فبالنسبة للموضوع الأول الذي هو موضوع طلبات الحصول على صفة المقاوم، تجدر الإشارة أنه استنادا للأحكام الفصل 3 من الظهير الشريف 59- 076 1- بتاريخ 11 مارس 1959، صدرت 7 مراسيم تقضي بفتح آجال تقديم تلك الطلبات كان آخر أجلها سنة 1980، واستجابة لتوصيات السادة البرلمانيين المحترمين وملتمسات المعنيين بالأمر، لاسيما منهم المنتمين لأقاليم الجنوبية المسترجعة، فإن مشروع مرسوم بهذا الشأن يوجد قيد الدرس لدى السلطات الحكومية المختصة وسيخرج إن شاء الله الى الوجود.

فيما يخص تخويل صفة مقاوم، فتمشيا مع التصريح الحكومي القاضي بإيجاد تسوية نهائية لقضايا أسرة المقاومة في إطار مبادئ الكرامة والإنصاف، فقد أعطي المشروع وأعطى كذلك فرصة ثالثة قصد إستكمال البحث في الطلبات المقترحة للفرد من طرف لجن استئناف قرارات اللجنة الوطنية للمقاومة، حيث أحدثت سنة 1978 لجنة تحضر إذ في إطار المجلس الوطني الموقت لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، عوهداليها القيام بقراءة ثالثة للملفات المقترحة للرفض بعد تعزيزها بالحجج المطلوبة على أساس عناصر وثائق جديدة، وقد قامت هذه اللجنة ما بين سنة 1998 ،ماي سنة 1999، بدراسة مامجموعها 4182 ملف، اقترحت القبول 606 ملف وتوقفت أشغالها منذ ذلك الوقت بعد إنتهاء الفترة المحددة لأعمال اللجان المخصصة الموكول إليها بمنح الصفة.

أما فيما يتعلق براتب المعاش، معاش الزمانة الممنوح للمقاوم المعطوب، فيجب التذكير أن الظهير الشريف رقم 77-59-1، بتاريخ 16 مارس59، قد حدد مبلغه 1700 درهم سنويا بالنسبة للزمانة تقدر ب 100٪ وبموجب الظهير الشريف رقم 1-75-58 بتاريخ 6 غشت 76 تم رفع من منحة معاش العطب الى 4515 درهم، فى السنة، وربطها بكل زيادة تطرأ على الرقم الإستدلالي حيث عرفت قيمتها تحسينا الى أن بلغت 9885 درهم سنويا.

علما بأن هذه المنحة تصرف للمستفيذين منها بأثر رجعي ابتداءا من فاتح أبريل 1959، وبخصوص التساؤل المتعلق بملفات المعاش المرفوضة من طرف لجنة استئناف قرارات اللجان الخاصة، فإن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تعمل حاليا على دراسة إمكانية تقديم مشروعي قانون ومرسوم من جديد تحدث بمقتضاها لجنة لإعادة النظر في الطلبات التي لم تقتنع اللجان المختصة، بما ورد فيها وتبذل المندوبية بصفة عامة ومعها المجلس الوطني لقدماء المقاومين وزعضاء جيش التحرير حاليا قصاري جهدها لكي تستفيذ أسرة المقاومين من أوضاع وتحسين الأوضاع الإجتماعية والمعاشية وتحقيق كذلك وسائل الرعاية الإنسانية للمنتمين للأسرة المقاومة وجيش التحرير التي تحظى بعناية خاصة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وبدعم وازن للحكومة كذلك، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار المحترم.

السيد المستشار اتلمك محمد ابمارك :

شكرا السيد الوزير،

السيد الرئيس،

هذه المعطيات أولا، العطب ماعندوشاي وقت محدد ما أعطى تقرير، العطب ماعندوشاي وقت محدد كان مشى على ذاك الظهير الأول، والظهير ديال 95 ويغير هذه المسائل بداو من 74 اللي بدأت، المجلس الوطني تكون في 74، المجلس الوطني قليل من الحي والجنوب مابدأ فيه يا الله الجنوب كامل بدى فيه واحد أو زوج، تكلمت على الناس ديال الجنوب كان الحسن الثاني قدس الله أعطى أمر باش كاين فيهم 100 ملف تحقق واسنى عليها جميع المسؤولين الذين كانوا آنذاك حاملين البطاقات، احنا كنا مابغينا شاى نفرز بين

هذه الجهة أو هذه الجهة، المغرب كامل للمغرب كامل وكامل واحد، ولكن تكلمت على الأقاليم الجنوبية، الأقاليم الجنوبية كانت فيها 300 ملف، في إعادة النظر، وكانت وافقت عليها جميع المسؤولين باش يدوزو الكارنيات وغير حتى عمرو الكارنيات وانحصرو، احنا الذي طالبناه في هذيك الصفة باش هذيك الصفة كل الجهة يجيوها الناس اللي يعرف فيها الناس اللي كانوا معهم، ماشي دابا جاء، واحد ماعمرو شاف أحد وهذه الجهة الجنوبية كاين فيها حتى شي واحد من المجلس الوطني، ثانيا ذاك الشي ديال المعاش حتى تحديد ماكاين، كاين اللي ماخلين له 40٪، كاين اللي ماخلين له 60٪، يا الله تعطي شي 6000 ريال، اللي تعطيه، ما لحقاشاي الي 100 درهم أو 200 درهم.

ثانيا. التعويض الإجمالي واحد الملف توحد اعطاوه فيه 500 درهم، على المقاومة، هنا ثانيا تكملنا على الناس اللي كانوا مرفوضين بصفة نهائية في المعاش تكلمت عليهم كانوا هؤلاء الناس دارو الملفات في ذاك الوقت مازال ما تحدد أشنو يديرو، كانوا يدير الملف تيدافع ماشي اللجنة اللي رفضتهم، ولكن رفضتهم الصفة اللي داروهما ماشي مطابقة للقانون اللي جاي، هما مافي راس هم شاي اخبار، كان هما الأولين وترفض، احنا طلبنا باش يكون فيهم مراجعة، طلبنا باش يتحمل الظهير ديال الناس المرفوضين ... آه، اللي عندهم المعاش محطوط ونقول ياك عنده الظهير خصو يتفتح هذاك الظهير باش يعم هؤلاء الناس اللي عندهم الصفة، ودافعين ملفاتهم ديال المعاش، ونطالب كذلك ومثال بنوك الملفات اللي عادوا بعد الظهير ديال الافتتاح، نطالب باش يتفتح هذاك الظهير، باش اللي عنده الحق يعطيه له، كاين اللي خارج أرض الوطن، ثانيا الظهير التفتح في آخر 79، ماوصل شاي 80، الظهير دايل الصفة وتفتح فقط في آخر 79، ماوصل شاي 80، هذه المسائل هنوا مازال عندهم تناقض اللي تكلمت عليهم السيد الوزير.

أولا، في كذا و50 ماكاين حتى ظهير، إذا كان ظهير مافيه حتى صفة، كان هذا الظهير ديال الواجب الوطني كان تدار في 74، والملفات بدأوا في 74، أول الملفات ولكن كاين فيهم شي عدد ديال المسائل اللي كنا ننتظرهم باش يتحلوا وكان جميع هذه الشرائح التي أغلبيتها ماتت يا الله بدأوا أولادهم، وابدأوا راملهم، كما ذكرنا، ذكرنا عنها القوات المسلحة الملكية كانت يامس الذكرى ديال 45 سنة، فهؤلاء الناس ضحوا على السبب باش يخرج الإستعمار باش تكون القوات المسلحة الملكية، ويكون الوطن ويكون العرش، اللي مشى فيه محمد الخامس وأسرته قدس الله روحه، ولكن ننتظر فيه شي حاجة ديال هذه المسائل ديال الصلاح ماكاين شاي، كنا ننتظر من هذه الحكومة اللي قالوا لنا سندافع عن المقاومة، على الأقل تعطي لهذه الفئة من المواطنين تعطيهم كتابة الدولة باش ترصد لهم مواطنهم، كما ذاك النهار صادفنا الفرح بعدما تبدل المندوب السامي قلنا هذا المندوب غادي يعيط للناس يشوف أشنو المضرة دايلها واما يتحملت شي مسائل جذرية ماتحلت حتى شي مسألة إذن مازال المسائل متراكمة والمجلس الوطني المؤقت مازال مؤقت يا الله أبدى في.....

والأقاليم الجنوبية تقريبا بدأ فيها واحد راه مازال في القوة المسلحة الملكية، هذه المسائل راها متنافية مع هذا الرد اللي ردتها علي أو في الحقيقة ماعندها... ماشي هذا، وثانيا أنا كان جاعني في الرد بأن الوزير العلاقات مع البرلمان، عندي في الذاكرة، اللي عندي ياك اسمعت هذا راها مخالفة لهذه المسائل، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السيد المستشار،

أنا اللي كنشوف هو أن عندنا في ... كاين دراسة حاليا ديال إمكانية تقديم 2 ديال المشاريع، مشاريع قانون، واحد مشروع، مرسوم، أنا تنظن بأن الوقت باقي بما أن هذه اللجنة الآن تنهيو في هذه المشاريع اثنين وفي مشروع باقي الإمكانيات باش يمكن تدخل تحسينات وتعديلات الممكنة فى هذه المشاريع هذه، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

الآن ننتقل إلى السؤال الموالي موجه كذلك إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الفلاحة والتنمية القروية المكلف بالمياه والغابات حول تشجير المناطق الشمالية للمستشارين المحترمين السادة: حميد كوسكوس- بوطاهري محمد قرو- ربما غادي يقولوا السؤال الأخير ولكن نظرا لأن السؤال يتعلق بالسيد الوزير باش باقينا 4 ديال أسئلة اللي غادي يجاوب عليهم السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، نعم... ماكاين شاي غير موجود، إذن... القانون الداخلي، هناك سؤال كان من المفروض موجه الى السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة حول أداء الضرائب من طرف وزارة الأوقاف للمستشارين المحترمين السادة: عمر الجزولي- عبد القادر أو ميدي- محمد عذاب أزغاري- أحمد البنا، لكن تم سحبه بواسطة رسالة توصلنا بها من السيد رئيس فريق الإتحاد الدستوري، كما اقترحت عليكم السادة المستشارين المحترمين أن هناك أسئلة كلها موجهة الى السيد، وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة، الأول يتعلق بسؤال حول تحسين الوضعية الإجتماعية والمادية لرجال الوقاية المدنية للمستشارين المحترمين السادة: العمارة الحاج لعمارة- أحمد الجوهري- محمد الأمين- حسن زهير- محمد صالح قميزة- محمد المنصوري.

فليتفضل أحد السادة المستشارين المحترمين بتقديم السؤال.

السيد المستشار حسن زهير:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

إن إصلاح النظام الأساسي الخاص برجال الوقاية المدنية، وكذا نظام التعويضات المخولة لهم في اتجاه الإستجابة لمطالبهم المتمثلة في تحسين وضعيتهم المادية والإجتماعية، أصبح ضروريا وإنصافا لهذه الفئة الساهرة على حماية أرواح وممتلكات المواطنين، وفي هذا الإطار شكلت لجنة مختلطة للتنسيق بين كل من وزارة الداخلية والوظيفة العمومية والمالية، كلفت بمهمة إعداد مشروع إصلاح النظام الأساسي الخاص برجال الوقاية المدنية، غير أنه من الملاحظ أن وزارة المالية لم توقع لحد الآن وهو ما يدعونا لنسائلكم - السيد الوزير- عن الدوافع التي حالت دون تفهم وزارتكم للوضع المزري لتلك الفئات من المجتمع وتقدير الخدمات الجليلة والتضحيات الكبرى التي يقدمها رجال الوقاية المدنية، رغم كل الأخطار التي تحدق بهم، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الآن الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا نشكر السادة المستشارين على هذا السؤال وهذا الإهتمام بهذه الشريحة من الموظفين التي تحظى بعناية الحكومة كذلك، فمشروع المرسوم بمثابة النظام الأساسي الخاص برجال الوقاية المدنية كان موضوع عدة اجتماعات، كما أشار السيد الوزير الأول عبرت بواسطتها وزارة الاقتصاد و المالية عن موافقتها على منح رجال الوقاية المدنية نظاما أساسيا جديدا شريطة تطابق مقتضياته مع تلك التي تضمنها الإصلاح الإداري سنة 81 فيما يخص شروط التوظيف وصيرورة الحياة الإدارية، ينص مشروع المرسوم الذي تقدمت به الوقاية المدنية على إدماج المعنيين بالأمر في درجات جديدة تخول لهم الاستفادة من السلم أو السلمين حسب الحالات التي يتناقض مع ما هو معمول به بالوظيفة العمومية سيتم البث في الشطر الثاني من المشروع الرامي إلى الزيادة في أجور رجال

الوقاية المدنية بعد وضع الصيغة النهائية للشطر الأول المتعلق بالنظام الأساسي الذي لدى الهيأة، شروط الولوج، صيرورة الحياة الإدارية، إلى غير ذلك، ولهذا في الملف الآن تتابع دراسته من طرف وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري وذلك حسب ما ستقرره اللجنة المشتركة المختصة التي أشار إليها السيد المستشار وحسب السيد وزير الاقتصاد والمالية فإن هذا الملف سيعرف النهاية المرضية في أقرب الآجال، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، هل هناك تعقيب للسيد المستشار المحترم؟

المستشارالسيد حسن زهير:

شكرا السيد الوزير،

يتزامن من طرح هذا السؤال مع اجتماع الوزراء العرب المعنيين بالوقاية المدنية، وأملنا أن تتمخض عنه قرارات تشكل حافزا لهذه الشريحة من الساهرين على الوقاية المدنية. حتى يساهموا بجد وفعالية في حماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم، وما أريد فقط أن أضيف في إطار التعقيب هو تشجيع الجانب التطوعي وإشراك المجتمع المدني في مثل هذه العمليات الخطيرة، ولكنها نبيلة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

شكرا السيد الوزير،

الآن ننتقل إلى السؤال الثاني الموجه كذلك إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة حول وضعية مكاتب التسجيل والتنبر للمستشار المحترم السيد مولاي إدريس العلوي.

السيد المستشار:

نظرا لظروف طارئة حالت دون حضور المستشار المحترم، نلتمس منكم تأجيل سؤاله إلى جلسة لاحقة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الرئيس،

سنعمل على ذلك. والسؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة حول النهوض بقطاع السياحة بالمناطق الجنوبية للمستشارين المحترمين السيدين : أحمد الخريف والطيب الموساوي، الكلمة لأحد السادة المتشارين المحترمين

السيد المستشار:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين المحترمين،

من نافلة القول التأكيد على الدور الذي يمكن أن يطلع به السياحة ببلادنا نظرا للإمكانيات المتنوعة التي حباها الله بها، ومن ضمنها طبعا المؤهلات الطبيعية والمميزات السياحية التي تأخر بها المناطق الجنوبية التي تعتبر امتدادا طبيعيا لبعض المواقع لجلب السياحي الوطني الحالي، والمتمثلة أصلا في منطقة ورزازات وأكادير ومراكش، وهذا طبعا يستدعي من وزارتكم الموقرة وضع استراتيجية واضحة للنهوض بقطاع السياحة على المستوى الوطني عامة وبالمناطق الجنوبية خاصة، خصوصا إذا علمنا أن المنطقة ... أن منطقة الجزر الخالدات التي لاتبعد كثيرا عن المناطق المغربية الجنوبية، تعرف إقبالا كثيرا من لدن السياح، من مختلف الجنسيات، وعليه -السيد الوزير- فما هي السياسة...التدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها من أجل إنعاش هذا القطاع الحيوي والرفع من مستواه؟ وهل من استراتيجية محددة تهدف إلى تنميته وإنعاشه؟ والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم، الآن الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيدين المستشارين على هذا السؤال الوجيه، وأود التأكيد أن الإستراتيجية المعتمدة من طرف الوزارة ترمي إلى تحقيق تنمية مستديمة تأخذ بعين الإعتبار تدعيم مكانة القطاع في الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانة بلادنا وموقعها التنافسي على الصعيد العالمي، وتأهيل العرض السياحي وتطويره وملائمته لمتطلبات الأسواق السياحية الدولية، وإيمانا منها بالدور الحيوي لقطاع السياحة في تحقيق الاقتصاد الوطني فقد أولت الحكومة لهذا القطاع اهتماما خاصا من أجل تعزيز هذا الدور وتقويته عبر استراتيجية واضحة المعالم ترتكز أساسا على ما يلي :

1 - مخطط مديري وطني، يهدف إبراز وتقييم مختلف المؤهلات الطبيعية والمناطق ذات الطابع السياحي.

2 - إنجاز مجموعة من الدراسات تهم إنشاء محطات سياحية شاطئية سيتم تعميمها على جميع المناطق الداخلية.

3 - إحداث بنك للمعطيات سيتم تدبيره وإدارته بوسائل تقنية حديثة، وجعله رهن كل الراغبين في استثمار هذا القطاع.

4 - العمل على تهييء وتجهيز أراضي سياحية من أجل توفير رصيد عقاري مناسب يوضح رهن إشارة المستثمر، حيث قامت الدولة بتحديد مجموعة من المواقع لإحداث محطات سياحية نذكر من بينها.

- محطة خميس الساحل بالعرائش
- محطة السعيدية - رأس الماء
- محطة تغازوت بأكادير
- محطة اديابات بالصويرة
- محطة الحوزية بالجديدة

5 - تشجيع وتحفيز استثمار عن طريق سن قوانين تشريعية همت بالخصوص :

1. الإعفاء من رسوم تسجيل عقود شراء الأراضي المخصصة لإنجاز مشاريع سياحية.

2. الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على السلع التجهيزية والمعدات والآلات

3. تحديد نسبة الضريبة على الشركات في35٪.

4. تخفيض بنسبة 50٪ علي مجموع رقم المعاملات بالعملة الصعبة لفائدة الموسسات الفندقية

5. تخفيض الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمطاعم من 20٪ إلى 10٪ على غرار النظام المطبق على الفنادق، ثم أمكانية خصم 20٪ من الربح الضريبي ورصده لإنجاز استثمارات لاقتناء السلع التجهيزية.

6. الإعفاء من الضريبة المهنية والضريبة الحضرية لمدة 5 سنوات.

7. الإستفادة من النظام قابلية التحويل الأرباح الخالصة من الضرائب وكذا حصيلة بيع الإستثمارات بما في ذلك القيمة الزائدة.

8. وأخيرا الإستفادة من مساهمة الدولة في نفقات اقتناء الأرض ونفقات البنية التحتية الخارجية ومصاريف التكوين المهني بنسبة الإستثمارات الكبرى، ثم تنقية وتحسين ظروف تنمية القطاع ونجاعة تدبيره عن طريق التأطير ومراقبة جميع المؤسسات ذات الطابع السياحي، فنادق - مطاعم - إقامات سياحية - وكالات الأسفار - الإرشاد السياحي والنقل السياحي، وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى مشروع القانون الذي سيحدد بمقتضاه :

- النظام الأساسي لمؤسسات الإيواء السياحي والذ ي تمت دراسته والمصادقة عليه مؤخرا من طرف مجلس الحكومة،

- اعتماد خطة منسجمة ومتكاملة للنهوض بقطاع التكوين المهني الفندقي والسياحي لملاءمته مع حاجيات القطاع واستجابته لتطور النشاط السياحي،

- اعتماد سياسة تواصلية وإشهارية مكثفة وملائمة مع خصوصيات الأسواق،

- تلك هي الركائز الأساسية لاستراتيجية التي أقرتها الحكومة للنهوض بالقطاع السياحي.

- أما الأهداف المتوخاة من هذه الإستراتيجية فتتمثل أساسا في تحقيق رهان 10ملايين سائح في أفق 2010، كما ينص علي ذلك البرنامج التعاقدي المبرم مع المهنيين السياحيين وأنجزه 80.000 غرفة إضافية منها 65.000 تهم المنتوج الشاطئي و 15.000 المنتوج الثقافي مع ما يترتب عن ذلك من خلق منافذ جديدة للشغل تقدر بحوالي 600.000 منصب جديد وانعكاسات إيجابية على باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وبخصوص المناطق الصحراوية فإن الوزارة واعية بالأهمية السياحية للمناطق الجنوبية، وبمؤهلاتها السياحية بالإضافة إلى العامل العقاري الذي تتوفر عليها هذه المناطق والذي يشكل حافزا هاما للمنعشين السياحيين وهكذا ووعيا منها بهذه الخصوصيات فإن الوزارة قد أعطت الإنطلاقة لدراسة إعداد منطقة سياحية بموقع الشاطئ الأبيض بإقليم كلميم كمرحلة أولى على أساس أن تعم هذه العملية وتعمم على الأقاليم الجنوبية ذات الميزة السياحية، كما أن الوزارة لن تذخر أي جهد في توجيه المستشارين نحو هذه المناطق علي غرار ما حصل بالنسبة لخليج الداخلة الذي من المنتظر أن يحتضن مشروعا من نوع القرية السياحية تقدم به نادي البحر الأبيض المتوسط بطاقة تصل إلى 1800 سرير، وتكلفة قدرها 1100 مليون درهم، شكرا للسيد الرئيس والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

شكرا للسيد الوزير المحترم، على هذا العرض القيم، والذي في الحقيقة تتبعناه جميعا بإمعان، ولكن بغيت نقول للوزير بكل صدق على أن من الأسباب الرئيسية التي جعلتني أنه نطرح هذا السؤال هو المناظرة الوطنية الذي إنعقدت في مراكش مؤخرا والتي كانت تحت الرعاية ديال سيدنا الله ينصر والتي في الحقيقة استبشرنا خيرا فيما يتعلق بهذا الموضوع والعناية الخاصة التي أعطتها الحكومة للميدان السياحة، إيمانا منا بأن قطاع السياحة في المناطق الجنوبية هو ركيزة أساسية ودعامة أساسية للإقتصاد الى جانب الصيد البحري وتربية الماشية.

ولكن مع الأسف الشديد الذي اندهشنا له وفي الحقيقة ألمنا كثيرا هو على أنه لم يتم إستدعاء أي مستثمر ولا أي منتخب ولا مسؤول في الجهات الثلاث، بدءا من كلميم- اسمارة التي تكلمتم على المشروع الذي سيقام فيها مرورا بالعيون وبوجدور ثم الى وادي الذهب لم يتم أقولها وأكررها لم يتم استدعاء أي مستثمر ولا أي منتخب ولا أي مسؤول يهتم بهذا الميدان له، ولكن مما زاد الطين بلة هو على أن في المناطق... يعني تم إقصاء كذلك جهة العيون- بوجدور وجهة الداخلة- من مشروع تجهيز المناطق السياحية والمتمثلة طبعا في الإتفاقية ديال إطار والتي وقعت في مراكش، هذه في الحقيقة الشيء الذي جعلنا على أننا نتساءل لماذا لم يتم على الأقل إتفاقية الشراكة مع الوزارة ومع المستثمرين ومع من يعنيهم الأمر فيما يتعلق بهذا الباب كما قلت إيمانا منا بالدور الطلائعي والمهم جدا، الذي يلعبه قطاع السياحة في المناطق الجنوبية.

ثم أن طالبنا وكاتبنا كثيرا في هذا الموضوع الذي هو فيما يتعلق بميدان السياحة وقلنا على أن هناك إجراءات بسيطة جدا والتي لم تكلف الحكومة أو الوزارة والتي يمكن لها أن تساهم في إنعاش هذا القطاع المهم، المناطق الجنوبية لم تبعد عن الجزر الخالدات بأكثر من 20 دقيقة ديال الطيران، والجزر الخالدات تستقبل ما يزيد على 12مليون سائح بمؤهلات جد متواضعة، حيث علي أن الشواطئ يعملهم بالرمال التي تجيئ من الأقاليم الجنوبية، تيعمل شواطئ طبيعية، يعني مصطنعة ماشي طبيعة يعني من

الرمال اللي تتمشي من الأقاليم الجنوبية وقلنا على أن هذا «البول... تورسفيك»، يعني هذا القطب السياحي خص يعتمد عليه، وكنا طلبنا في الثمانيات على أنها تتم فتح مندوبية المكتب الوطني المغربي للسياحة.

وتفتحت مندوبية للمكتب الوطني المغربي للسياحة، ولكن مع الأسف الشديد تم إقفال أبوابها ماعرفت اشنو هو السبب الذي جعلها على أنها تنشد يعني لأن إذا ما اعتمدنا بالدرجة الأولى على هذا المثلث ديال الجزر الخالدات للمناطق الجنوبية، أكادير راه مايمكن لنا شاي نتكلم على إنعاش قطاع السياحة، ثم أن كذلك طالبنا بيوم دراسي، وهذا طبعا طبقا للتعليمات سيدنا الله ينصره كيف قلت في المناظرة الأخيرة ونطالب وتنزيد نؤكد على أننا نطالب بيوم دراسي في قلب مدينة العيون التي هي عاصمة الأقاليم الجنوبية من أجل دراسة هذا القطاع الحيوي لأن في الحقيقة كيف قلت نعلق عليه أمل كبير وهو الذي سيرفع من مستوى المنطقة الجنوبية، وشكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السيد الرئيس،

بغيت نشير فقط بأنه يعني السؤال الذي كان مكتوبا للسيد وزير الاقتصاد والمالية والسياحة هو الذي وقع الجواب عليه، ولكن طرحت الآن عدد من التساؤلات التي لم تكن واردة في السؤال الكتابي على كل أنا أشاطر السيد المستشار بإهتمام هذه المناطق التي يجب أن تشكل قطبا سياحيا هاما خاصة وكما قال بأنه الجزر الخالدات تستقبل 12 مليون من السواح في حين أن الظروف السياحية في مناطقنا الجنوبية هذ أهم وأحسن، لهذا سجلت بإهتمام هاته الملاحظات وسأبلغها للسيد وزير السياحة وهو يرحب بأي وفد يمكن أن يطلب اللقاء به لأجل تدارس عدد من القضايا التي طرحها السيد المستشار فيما يخص تنمية هذه المناطق، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

الآن هناك سؤال موجه الى السيد وزير الشؤون الثقافية والإتصال سيجيب عليه السيد وزير المياه والغابات حول الإرسال التلفزي للقناة الثانية بالأقاليم الشرقية والشمالية الشرقية للمستشار المحترم السيد محمد ودان، طلبكم مقبول وسجلناه وسنعمل على إدراجه في الجلسة المقبلة إن شاء الله، قبل رفع الجلسة، أريد أن أذكر السادة المستشارين المحترمين أنه تقرر إنعقاد جلسة يوم الغد الأربعاء على الساعة العاشرة صباحا للدراسة والتصويت على المشروع المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطي على الساعة العاشرة أكرر، وأريد قبل رفع الجلسة أن أشكر السادة المستشارين على تفهمهم أثناء عدم البث التلفزي وكذلك أشكر السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والسيد وزير المياه والغابات على حضورهم معنا، وعلى الأجوبة وجميع التساؤلات التي كانت تطرح، وشكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.